

مَوْلَانَ وَسُنْحَرُ الْجَامِعِ الْصَّحِيفِ  
لِلْهَرَمِ الْأَزِيْدِ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَخَارِيِّ

« دراسة وتحليل »

إعداد

الدكتور محمد بن عبد الكرييم بن عبيد  
أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك  
جامعة أم القرى - مكة المكرمة



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

روایات و نسخ الماجع الاصحیح  
لابن حمذہ بن عبد الله محمد بن اسحاق علیه السلام  
” دراسة و تحلیل ”

© محمد بن عبد الكريم بن عبيد، ١٤٢٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عبيد، محمد عبد الكريم

روايات ونسخ الجامع الصحيح. / محمد عبد الكريم عبيد. - مكة

المكرمة، ١٤٢٦ هـ

١١٢ ص: ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٥-٢١٧-٤٧-٩٩٦٠

١ - الحديث - تراجم الرواة أ. العنوان

١٤٢٦/١١١

ديبوى ٢٢٤,٦٩

رقم الإيداع: ١٤٢٦/١١١

ردمك: ٥-٢١٧-٤٧-٩٩٦٠

### حقوق الطبع محفوظة

ولا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أيٌّ جزء منه بأيٍّ شكلٍ من الأشكال،  
أو حفظه ونسخه في أيٍّ نظامٍ يمكن من استرجاع الكتاب أو جزء منه،  
أو ترجمته إلى أيٍّ لغةٍ أخرى.

### الطبعة الأولى

- ١٤٢٦ -



الرياض - حي المحمدية - طريق الأمير عبد الله

هاتف: ٤٧٠٧٦١٢ - ناسوخ: ٤٧٠٧٩٤٤ (+٩٦٦١) - نقال: ٥٥٤٢١٧١٥٠ (+٩٦٦٥)

البريد الإلكتروني: darimam\_aldawa@hotmail.com



## مقدمة



الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلوة والسلام  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

يُعد اختلاف روایات کتاب «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ھـ) أحد المسائل العلمية التي شغلت المحدثين منذ وقت مبكر، وقد أشار إلى هذا الأمر الإمام الحافظ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، المتوفى سنة (٣٨٨ھـ) في كتابه «أعلام الحديث» الذي يعد أول شرح للجامع الصحيح، إلى اختلاف الروایات، فقال: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي، حدثنا خلف ابن محمد الخیام، قال: حدثنا إبراهيم بن معقل، عنه.

سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق: محمد ابن يوسف الفرّبیری، حدثنيه محمد بن خالد بن الحسن، قال: حدثنا الفرّبیری، عنه.

ونحن نبين مواضع اختلاف الروایة في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

---

(١) أعلام الحديث: ١٠٥-١٠٦.

وقد صنف الإمام الحافظ الناقد أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨هـ)، كتابه الشهير «تقييد المهممل وتمييز المُشكّل»، وجعل الجزء الخامس والسادس منه «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبيل الرواية» (قسم البخاري)، ثم اختصره الإمام جمال الدين يوسف بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ) في كتابه «الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربيري»، وروايات عن إبراهيم ابن معقِّل النسفي»، وكذا تطرق معظم كتب الفهارس، والبرامج، والكثير من معاجم الشيوخ والمشيخات والفالرس إلى روايات البخاري المختلفة، وروت تلك الروايات، وبين أصحابها طرقمهم إلى تلك الروايات، وتحدثت كتب التراجم وتواريخت الرجال، وكتب الطبقات المختلفة، وكتب الجرح والتعديل عن رواة البخاري، وقدمنا لها معطيات ليست بالقليلة عن أبعاد هذه الروايات ومدى عناية أصحابها بمروياتهم تلك عن الإمام البخاري، وكذا عننت كتب التراجم بالتعريف برواية السنن والمسانيد خاصة فقد صنف الإمام أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نفطة (ت ٦٢٩هـ)، كتابه: «التقييد لمعرفة رواية السنن والمسانيد» وألف الإمام محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبئي الأندلسى (ت ٧٢٦هـ)، كتاب «إفادة النصيح فى التعريف بسند الجامع الصحيح»، وكتب الإمام تقى الدين أبو الطيب محمد بن أحمد الفاسى المكي (ت ٨٣٢هـ) كتاب «ذيل التقييد فى رواية السنن والمسانيد»، وهكذا فإن الحديث عن روايات ورواية «الجامع الصحيح» للبخاري، وغيره من المصنفات الحديثية المهمة لن ينقطع ما تعاقب الليل والنهار .. وهذا يشير إلى أهمية الموضوع وشرفه الكبير.

وقد أبدى الإمام الحافظ أحمد بن عليٍّ بن حجر العسقلانيٌّ (ت ٨٥٢هـ)، نشاطاً عظيماً وفهمًا ثاقباً دقيقاً في بيان اختلاف روايات البخاري، وبذل مجهدًا صادقاً في هذا الصدد، وأماط اللثام عن معظم المستعديات التي لم تجد حلًا لدى الكثير من شراح «الجامع الصحيح»، والتي كان سببها اختلاف الروايات، واستطاع بما وله من علم وذكاء ومهارة فائقتين ثم بوقوفه على كثير من نسخ الصحيح توظيف اختلاف الروايات لصالح «الجامع الصحيح».

وبحثنا هذا حاول تفسير ظاهرة اختلاف الروايات لصحيح البخاري، ودراسة أسبابها، وبيان دواعيها، والوقوف على العوامل المشتركة بينها، وكيفية الاستفادة منها، إضافة إلى التعريف برواية «الجامع الصحيح»، وأشهر نسخه.

**- ويمكنني أن أخص أهم عناصر البحث بالنقطات الآتية :**

**المقدمة:** تحدث فيها عن أهمية الموضوع، ومدى عناية المحدثين، والنقاد به، وأشهر المصنفات التي يمكن الرجوع إليها لمعرفة اختلاف روايات البخاري.

**الباب الأول: الإمام البخاري وعناته بمصنفاته.**

واشتمل على فصلين :

**الفصل الأول:** التعريف بالإمام الحافظ أبي عبد الله البخاري وتحدّث باقتضاب عن الإمام أبي عبد الله البخاري، وذكر بعض أقوال العلماء فيه، ثم محته ووفاته، وذلك كمدخل موجز بين يدي البحث.

**الفصل الثاني:** عناية الإمام البخاري بـ «الجامع الصحيح» ومصنفاته الأخرى.

## الباب الثاني: روایات الجامع الصحيح، ونسخه.

واشتمل على فصلين :

**الفصل الأول:** روایات الجامع الصحيح للإمام البخاري.

**الفصل الثاني:** أشهر طبعات صحيح البخاري ونسخه المخطوطة.

## الباب الثالث: الاختلاف في روایات الجامع الصحيح، وتوجيهات الإمامين أبي علي الجياني، وابن حجر رحمهما الله.

واشتمل على فصلين :

**الفصل الأول:** أنواع الاختلاف في روایات الجامع الصحيح.

**الفصل الثاني:** أهمية توجيهات الإمامين أبي علي الجياني وابن حجر رحمهما الله.

وأخيراً نتائج البحث ووصياته العلمية.

والله الكريم أسأل التوفيق والسداد، وأن يمنَّ علىَ بالعون بمنه وكرمه، وأن يهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، وأن يكون هذا البحث قد ألقى الضوء على اختلاف روایات «الجامع الصحيح ونسخه»، وأن ينفع بهذه السطور دنياً وأخرة، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه خير مسؤول، وأعظم مأمول، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

د/ محمد بن عبد الكريم بن عُبيد

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

## الباب الأول

### الإمام البخاري وعنائه بمصنفاته

الفصل الأول : التعريف بالإمام الحافظ أبي عبد الله البخاري  
ليس الهدف من هذه السطور محاولة صياغة ترجمة موسعة للإمام  
أبي عبد الله البخاري ، فقد صنفت حول هذا الإمام المصنفات المطولة منذ  
وقت مبكر ، كما كُتب عنه العديد من الرسائل الجامعية ، وإنما الغاية من  
هذه الترجمة إبراز المنزلة المرموقة التي كان يحتلها هذا الإمام بين الأئمة  
والحافظ ، كي تكون تذكرة للقارئ ، ومدخلاً لبحثنا هذا.

#### \* اسمه ونسبه :

هو إمام المسلمين ، وشيخ المحدثين ، وأمير المؤمنين في  
ال الحديث ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن  
برذبة<sup>(١)</sup> ، وقيل: ابن الأحنف ، الجعفري مولاهم ، أبو عبد الله ابن  
أبي الحسن.

وكان جده المغيرة مجوسياً ، ثم أسلم على يدي الإمام الجعفري  
والبيهقي ، فنسب إليه ولاء.

#### \* مولده ونشأته :

كان والده أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم من العلماء الورعين ،

(١) ينظر تقيد هذا الاسم في: الإكمال: ٢٥٩/١ ، وقال: وهو بالبخارية ، ومعناه بالعربية:  
الزراع. طبقات الشافعية الكبرى: ٢١٢/٢.

سمع مالك بن أنس، وصافح ابن المبارك بكلتي يديه.

روى عنه أحمد بن حفص، وقال: دخلت عليه عند موته، فقال:  
لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهاه.

قال أحمد بن حفص: فتصاغرت إلى نفسي عند ذلك<sup>(١)</sup>.

ولد أبو عبد الله يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة  
خللت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخاري<sup>(٢)</sup>، وتوفي أبوه وهو  
صغير، فنشأ يتيمًا في حجر أمه.

وكان الإمام البخاري نحيفاً ليس بالطويل ولا بالقصير، وذهبت  
عيناه في صغره، فرأيت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام،  
فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، أو كثرة  
دعائك<sup>(٣)</sup>.

### \* طلبه للعلم ورحلاته :

قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ألمتُ حفظ الحديث وأنا في الكتاب ولية عشر  
سنين، أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف  
إلى الداخلي وغيره، فلما طعنت في ست عشرة سنة، كنت قد حفظت  
كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء -يعني أصحاب الرأي-  
ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي

(١) سير أعلام النبلاء: ١٢/٣٩١-٣٩٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢١٣.

(٢) مدينة في واحة كبيرة بجمهورية أوزبكستان على المجرى الأسفل لنهر زرافشان، وترتفع  
على سطح البحر ٤٢٢,٤ متراً، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين سمرقند  
ثمانية أيام.

انظر: بلدان الخلافة الشرقية: ٥٠٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/٦، طبقات الحنابلة: ٢/٢١٥-٢٥٢، تهذيب الكمال: ٤٣٨/٢٤  
طبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢١٦، هدي الساري: ٤٧٨.

وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثمانين عشرة جعلت أصنف فضائل الصحابة والتبعين وأقاويلهم، وصنفت كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقدمة، وقال: قلَّ اسم في «التاريخ» إلا وله قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب<sup>(١)</sup>.

سمع ببخارى قبل أن يرحل، ثم سمع بلخ، وبنیسابور، وبالرّيّ، وببغداد، وبالبصرة، وبالكوفة، وبمكة، وبالمدینة، وبمصر، وبالشام، وبواسط... وقال: دخلت بلخ، فسألوني أن أ ملي عليهم لكل من كتب عنده حديثاً، فأعطيت ألف حديث لألف رجل ممن كتب عنهم، وقال قبل موته بشهر: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديثٍ، كانوا يقولون: الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص<sup>(٢)</sup>.

وقال: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، لقيتهم كرات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان<sup>(٣)</sup>.

وحدثَ بالحجاز، والعراق وخراسان، وما وراء النهر.

### \* أقوال العلماء وثناهم عليه :

**قال البخاري** كذلكه تعالى: ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٦/٢، تهذيب الكمال: ٤٣٨/٢٤، سير أعلام النبلاء: ١٢/٣٩٤-٣٩٥.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٢/٣٩٤-٣٩٥، فتح الباري: ١/٤٤.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٧.

وقال أبو الأزهري: كان بسمرقند أربع مائة من يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالتة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرميين، فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد، ولا في المتن.

وقال كَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى: ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند عليّ ابن المديني، وربما كنت أغربُ عليه.

وقال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

وقال: إنني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتببت أحداً.

وقال مشايخ البصرة: كان لا يتقدمه أحدٌ، وكان أهل المعرفة من البصريين يُعدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألف، أكثرهم من يكتب عنه، وكان شاباً لم يخرج وجهه<sup>(١)</sup>، ولما دخل البصرة قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء، وقال: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرّي، ومسلم بن الحاجاج بن يسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخاري.

وكان ابن صاعد إذا ذكره يقول: الكبش النّطاح.

وقال محمود بن النضر الشافعي: دخلت البصرة والشام والهزار والكوفة ورأيت علماءها فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

(١) تهذيب الأسماء واللغات: ١٧٠/١، سير أعلام النبلاء: ٤١٥-٤١١/١٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢١٧/٢.

وقال عمرو بن علي الفلاس: حديث لا يعرفه محمد ابن إسماعيل ليس بحديث.

وقال محمد بن سلام البيكندي للبخاري: انظر في كتبني، فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه، فقال له أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هذا الذي ليس مثله.

وقال قتيبة بن سعيد: جالست الفقهاء والزهاد والعباد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه ك عمر في الصحابة، وقال أيضاً: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة، لكان آية.

وقال رجاء بن رباء: فضلُ محمد بن إسماعيل على العلماء، كفضل الرجال على النساء.

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي: قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاج والشام والعراق، فما رأيت منهم أجمع من محمد بن إسماعيل، وقال: هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلباً.

وقال عبد الله بن سعيد بن جعفر: سمعت العلماء بمصر يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح، ثم قال عبد الله: وأنا أقول قولهم.

وقال موسى بن هارون الحافظ: عندي لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيروا آخر مثل محمد بن إسماعيل لما قدروا عليه.

وقال أحمد بن حنبل: لم يجئنا من خراسان مثل محمد ابن إسماعيل.

وقال له مسلم بن الحجاج: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، وجاء إليه فقبله بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طيب الحديث في عله.

وقال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى: لم أر أعلم بالعلل  
والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخارى.

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما تحت أديم السماء  
أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخارى<sup>(١)</sup>.

هذا وإن ثناء الأئمة الحفاظ على الإمام البخارى بطول سرده  
وصنف الأئمة والحافظ في سيرته ومناقبه مصنفات متنوعة، لذا اكتفيت  
بهذه المقتطفات من بحر فضله.

#### \* محته ووفاته :

بعد رحلة شاقة وطويلة قضتها الإمام أبو عبد الله في الرواية  
والسماع، قرر أن يعود إلى بلده لتسكن نفسه، وتهداً روحه، فلما  
وصل إلى بخارى نصب له القباب على فرسخ من البلد واستقبله  
عامة أهلها حتى لم يبق مذكور، ونشرت عليه الدرام والدنانير، وبقي  
مدة يُحدّثهم، فبعث إليه الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى  
أن أحمل إلى كتاب «الجامع» و«التاريخ» وغيرهما لأسمع منك،  
فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده، فراسله أن يعقد مجلساً  
لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع عن ذلك أيضاً، وقال: لا يسعني  
أن أخص بالسماع قوماً دون قوم، فاستعان خالد بن أحمد بحريرث بن  
أبي الورقاء وغيره من أهل العلم ببخارى عليه حتى تكلموا في  
مذهبها، ونفاه عن البلد، فدعا عليهم أبو عبد الله فقال: اللهم أرهم  
ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم، فاما خالد فلم يأت

(١) ينظر: تاريخ بغداد: ٣٦٤/٢، تهذيب الأسماء واللغات: ١/٦٧، تهذيب الكمال:  
٤٤٥/٢٤ و ٤٣١، وما بعدها، سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٨، وما بعدها، طبقات  
الشافعية الكبرى للسبكي: ٢١٨/٢ وما بعدها، هدي الساري: ٤٨٦ وما بعدها.

عليه إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الخلافة بأن يُنادى عليه، فنودي عليه، وهو على أتان، وأشخص على أكاف، وحبس إلى أن مات، ولم يبق أحد ممن ساعده إلا ابتي بأولاده، وأراه الله تعالى فيهم البلايا<sup>(١)</sup>.

قال البخاري: دخلت بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله، ترك العلم، وتصير إلى خراسان؟ قال البخاري: فأنا الآن أذكر قوله<sup>(٢)</sup>.

وخرج البخاري من بخارى إلى خَرْنَتَكَ، على فرسخين من سمرقند.

قال عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندى: جاء محمد ابن إسماعيل إلى خَرْنَتَكَ، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، فسمعته ليلاً يدعوا، وقد فرغ من صلاة الليل: اللهم إلهي قد ضاقت عليّ الأرض بما رَحِبَتْ، فاقبضني إليك، مما تم الشهر حتى مات بخَرْنَتَكَ.

وقال أبو منصور غالب بن جبريل، وهو الذي نزل عليه أبو عبد الله: إنه أقام عندنا أياماً، فمرض، واشتد به المرض حتى جاء رسول إلى سمرقند في إخراج محمد، فلما وافى تهياً للركوب، فلبس خُفَّيْهِ، وتعمَّمَ، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها، وأنا آخذ بعضه ورجل آخذ معه يقوده إلى الدابة ليركبها، فقال كَلَّهُ اللَّهُ: أرسلوني فقد ضفت، فدعا بدعوات، ثم اضطجع، فقضى كَلَّهُ اللَّهُ، فسأل منه من العرق شيء لا يوصف، مما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٣٤/٢، تهذيب الكمال: ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦/٢٤، سير أعلام النبلاء: ٤٦٤، ٤٦٥/١٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٣٣/٢، هدي الساري: ٤٩٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٢٢-٢٣/٢، طبقات الحنابلة: ٢٥٧/٢.

وكان فيما قال لنا وأوصى: أن كفوني في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة فعلنا ذلك.

وقال الحسن بن الحسين البزار البخاري: توفي البخاري ليلة السبت ليلة الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين، وعاش اثننتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً<sup>(١)</sup>، رَحْمَةً واسكه فسيح جناته.

## الفصل الثاني: عناية الإمام البخاري بالجامع الصحيح ومصنفاته الأخرى

إن الحديث عن الأوهام الواقعة في «الجامع الصحيح» بسبب اختلاف الرواة، يجب أن لا تُعد من السلبيات التي يظن البعض أنها من المأخذ على «الجامع الصحيح» وإنما هي أمر طبيعي يعطينا فكرة عن مدى الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم للمصنفات، ومدى رعايتهم لعلم الرواية، وحرصهم على مراجعة ما يكتبوه، واستمرارهم في تنقیح ما يأخذونه عن شيوخهم، ومراجعة مصادرهم للوصول إلى أدق الروايات، وأتقنها، وهذا الأمر ليس موقوفاً على كتاب «الجامع الصحيح» فإن كتاب «الموطأ» للإمام مالك رَحْمَةً تعالى هو الآخر قد كثرت روایاته وتباینت بسبب مراجعته المستمرة لكتابه، وتعدد رواة «الموطأ»، وغير ذلك من المصنفات الحديبية، والتي كثرت روایتها وتعددت.. دليل واضح على المدى الذي وصل إليه المسلمون في ضبط النصوص وتوثيقها.

ولقد كانت عناية الإمام البخاري بمصنفاته كبيرة، وروى عنه أنه

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٦٣٤/٢، وفيات الأعيان: ١٩٠/٤، طبقات الشافعية: ٢٣٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٤٦٨-٤٦٦/١٢، هدي الساري: ٤٩٥.

قال: صنفت جميع كتبِي ثلاث مرات<sup>(١)</sup>، أي أنه ما زال ينفعها ويراجعها أكثر من مرة.

وقال: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا توضّأ قبل ذلك وصلّيت ركعتين، وعنده أنه قال: صنفت «الجامع» من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله، وقال: صنفت كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصلّيت ركعتين وتيقنت صحته.

قال الحافظ ابن حجر: الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روى ابن عديٌ عن جماعة من المشايخ أن البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلّي لكل ترجمة ركعتين.

قال الحافظ: ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم لأنّه يحمل على أنه كتبه في المسوّدة وهذا حوله من المسوّدة إلى المُبيضة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو جعفر العقيلي: لما صنف البخاري كتابه «الصحيح» عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة<sup>(٣)</sup>.

وكان الإمام البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعقد مجالس علمية لإملاء الحديث

(١) سير أعلام النبلاء: ٤٠٣/١٢، هدي الساري: ٤٨٧.

(٢) هدي الساري: ٤٨٩، تغليق التعليق: ٥/٤١٨.

(٣) المصدر السابق.

وكتابه «الصحيح» وقد ذكر الفربرى أنه قد سمع منه - يعني البخارى - تسعون ألف رجل، وأخر من سمع منه ببغداد القاضى حسين المحاملى<sup>(١)</sup>.

قال ابن رشيد: ثم توادر الكتاب من الفربرى، فتطوّق به المسلمين، وانعقد الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر تاريخ بغداد: ٥/٤٣٣، سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٣.

(٢) إفادة النصيحة بسند الجامع الصحيح: ١٩.

## الباب الثاني

# روايات الجامع الصحيح، ونسخه

### الفصل الأول : روایات الجامع الصحيح للإمام البخاري<sup>(١)</sup>

لقد اهتم المحدثون بكتاب «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، وأولوه عناية خاصة تليق بمكانته الكبيرة في نفوسهم، وقد تجلت أولى مظاهر هذا الاهتمام في كثرة المتلقين لهذا الكتاب المبارك عن مصنفه، يقول تلميذه الفربري: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد ابن إسماعيل تسعون ألف رجل، وفي رواية سبعون ألف رجل...<sup>(٢)</sup>

ثم كانت العناية به وضبطه وفق قواعد المحدثين والحرص على تبليغه جيلاً بعد جيل، وقد تمثل ذلك في روایات هذا الكتاب.

### ورواة الصحيح هم :

**أولاً: المُحَدِّثُ الثَّقَةُ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر ابن صالح بن بشر، الفَرَبِرِي<sup>(٣)</sup>**

(١) ينظر: «اختلاف الروایات وأثره في توثيق النصوص وضبطها» للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بحث نشر في مجلة الدرعية، التي تصدر بـالرياض السنة الثانية، العدد الثامن شوال ١٤٢٠هـ.

(٢) تاريخ بغداد: ٩/٢، سير أعلام النبلاء: ١١٢/١٥٠، التقىيد: ١٣١/١، معجم البلدان: ٢٤٦/٤.

(٣) ترجمته في: إفادة الصحيح: ١٠، سير أعلام النبلاء: ١٥/١٠، التقىيد: ١/١٣١.

### رواية الصحيح عن الفَرَبِرِي هُم :

١- الإمام المحدث أبو إسحاق، إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم ابن  
أحمد بن داود البلخي، المستملي (ت ٣٧٦هـ)<sup>(١)</sup>

كان سماعه لل الصحيح في سنة أربع عشرة وثلاثمائة.

قال المستملي: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها ترجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال الباقي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق، وروایة أبي محمد، وروایة أبي الهيثم، وروایة أبي زيد - وقد نسخوا من أصل واحد - فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرّة، أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، وبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث<sup>(٢)</sup>.

٢- الإمام المحدث الصدوق المسند، أبو محمد، عبد الله ابن  
أحمد بن حُمُويه بن يوسف بن أعين، الحُمُويي خطيب سرخس  
(ت ٣٨١هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) ترجمته في: التقىيد: ١/٢٢٠، سير أعلام النبلاء: ١٦/٤٩٢، إفادة النصيحة بسند الجامع الصحيح: ٢٥.

(٢) التعديل والتجريج: ١/٣١٠، إفادة النصيحة: ٢٦، وقال الحافظ ابن حجر بعد إبراده هذه المقالة: قال الباقي: وإنني أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ.

قال الحافظ ابن حجر: وهذه قاعدة حسنة يفرز إليها حيث يتعرّض وجه الجمع بين الترجمة وال الحديث، وهي مواضع قليلة جداً، هدي الساري: ٨.

(٣) ترجمته في: إفادة النصيحة: ٢٩، سير أعلام النبلاء: ١٦/٤٩٢.

٣ - المحدث الثقة، أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد ابن مكي بن زُراع الكشميءني (ت ٣٨٩هـ) <sup>(١)</sup>.

٤ - الشیخ الثقة الفاضل، أبو علي، محمد بن عمر بن شَبُویه الشَّبَوِيُّ، المروزی <sup>(٢)</sup>.

٥ - الإمام الحافظ المجوّد الكبير، أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السّکن المصري البزار، البغدادي الأصل (ت ٣٥٢هـ) <sup>(٣)</sup>.

٦ - الشیخ الإمام المفتی، القدوة الزاهد، شیخ الشافعیة، أبو زید محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزی (ت ٣٧١هـ) <sup>(٤)</sup>.

٧ - الإمام أبو أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجرجاني (ت ٣٧٣ أو ٣٧٤هـ) <sup>(٥)</sup>.

ثانيةً: ومن رواة الصحيح، عن البخاري الإمام الحافظ الفقيه، القاضي، أبو إسحاق، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحاجاج، النسفي، قاضي نسف (ت ٢٩٥هـ) <sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: الإمام المحدث الصدوق، أبو محمد، حماد بن شاكر ابن سویة، النسفي (ت ٣١١هـ) <sup>(٧)</sup>.

(١) ترجمته ومصادرها في: التقىيد: ١١٠/١، إفادة النصيحة: ٣٦، قيد: زراع: بزاي في أوله مضمومة، بعدها راء مفتوحة خفيفة، سير أعلام النبلاء: ٤٩١/١٦، ورسم «زراع»، انظر ضبط الكشميءني في: الأنساب: ٤٣٦/١٠، معجم البلدان: ٤/٤٦٣.

(٢) ترجمته في التقىيد: ٧٧/١، سير أعلام النبلاء: ١٦/٤٢٣.

(٣) ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١١٧/١٦، تذكرة الحفاظ: ٢/٩٣٧.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣١٤/١، التقىيد: ٣٥/١، السير: ٣١٣/١٦.

(٥) ترجمته في: تاريخ جرجان: ٧٦٧(٤٢٧)، تاريخ بغداد: ٢٢٢/٣، الأنساب: ٢٢٣/٣، التقىيد: ١٠٢/١.

(٦) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٤٩٣/١٣، الجواهر المضية: ١١١/٥٢).

(٧) ترجمته في: التقىيد: ٣١٤/١، سير أعلام النبلاء: ٥/١٥.

**رابعاً:** الشيخ المسند، أبو طلحة، منصور<sup>(١)</sup> بن محمد بن علي بن فرينة بن سوية البزديُّ، ويقال: البزدويُّ، النسفي (ت ٣١٩هـ).

**خامساً:** الإمام القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠هـ)<sup>(٢)</sup>.

### \* رواية علماء المغرب لكتاب «الجامع الصحيح» :

لعل أشهر روايات المغاربة لـ «الجامع الصحيح» هي التي ذكرها الإمام أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، في كتابه «الفهرست»، فقال: مصنف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهو «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

أما رواية أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهرمي الحافظ، روى بها شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح المقرئ روى، قراءةً عليه بلفظي مراراً وسماعاً مراراً، قال: حدثني به أبي روى، سمعاً من لفظه، وأبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي، روى تعالى، سمعاً عليه، قالا: حدثنا بها أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهرمي، سمعاً عليه، قال: محمد بن شريح: سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة ٤٠٤، وقال ابن منظور: سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة، سنة ٤٣١، وقرئ عليه مرة ثانية وأنا أسمع والشيخ أبو ذر ينظر في أصله وأنا أصلاح في كتابي هذا في المسجد الحرام عند باب

(١) ترجمته ومصادرها في: الإكمال: ٢٤٣/٧، التقى: ٢٥٨/٦٠٣)، سير أعلام النبلاء: ٢٧٩/١٥.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥/٢ وسير أعلام النبلاء: ٢٥٨/١٥.

الندوة، في شوال من سنة ٤٣١، قالا: وأخبرنا أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن حمّويه السرخسي بهراوة سنة ٣٧٣، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي، ببلغ سنة ٣٧٤، وأبو الهيثم محمد ابن المكي بن زراع الكشميهني، بها سنة ٣٨٧، قالوا كلهم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، رَحْمَةُ اللَّهِ.

وأما رواية ابن السكن فحدثني بها شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رَحْمَةُ اللَّهِ، قراءة مني عليه، قال: حدثني بها القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن الحذاء التميمي، سمعاً عليه بقراءة أبي علي الجياني، قال: نا بها أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهنمي، قراءة عليه سنة ٣٩٤، قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ في منزله بمصر سنة ٣٤٣، قال: نا محمد بن يوسف بن مطر ابن صالح بن بشر بفربور، من ناحية بخاري، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري سنة ٢٥٣.

وأما رواية الأصيلي، فحدثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي رَحْمَةُ اللَّهِ، قراءة مني عليه، والشيخ الفقيه أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث، رَحْمَةُ اللَّهِ، سمعاً لجملة منه، ومناولة لي لجميعه، قالا: حدثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن فرج، مولى محمد بن يحيى البكري المعروف بابن الطلائع، أما ابن بقي فقال: سمعت جميعه عليه، وأما ابن مغيث فقال: حدثنا به قراءة منه علينا لأكثر الكتاب، وإجازة لسائله، قال: سمعت جميعه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعاوري، في سنة ٤٢٣، بقراءة أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي سنة ٣٨٣، قال: قرأتها

على أبي زيد محمد بن أحمد المروزي بمكة سنة ٣٥٣، قال أبو محمد الأصيلي: وسمعتها على أبي زيد أيضاً ببغداد في شهر صفر سنة ٣٥٩، قرأ أبو زيد بعضها، وقرأت أنا بعضها حتى كمل جميع المصنف، قال أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفبرير سنة ٣١٨، قال: أنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفبرير سنة ٢٥٣.

قال الأصيلي: وقرأتها على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني، قال: نا محمد بن يوسف الفربري، قال: نا محمد بن إسماعيل البخاري.

وحدثني أيضاً بهذه الرواية الشيخ أبو محمد بن عتاب رحمه الله، إجازةً فيما كتب به إلىي، قال: حدثني بها الفقيه أبو عبد الله محمد ابن عابد المذكور إجازة، فيما كتبه لي بخط يده، قال: أبو محمد الأصيلي بالإسناد المتقدم.

وحدثني أيضاً براوية أبي زيد المروزي المذكور شيخنا القاضي أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي الباقي، رحمه الله، سماعاً عليه لأكثرها ومناولةً لجميعها، قال: حدثني بها أبي، وعمّاي أبو عمر أحمد، وأبو عبدالله محمد، وابن عمي صاحب الصلاة أبو محمد عبد الله بن عليّ بن محمد بن أحمد بن عبد الله، قالوا كلهم: حدثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، قال: كتب أبي أبو عمر أحمد بن عبد الله كتاب البخاري، عن بعض ثقات أصحابه المصريين، وسمعته بقراءته عليه، حدثنا به عن أبي زيد محمد ابن أحمد المروزي، عن محمد بن يوسف الفربري، عن محمد ابن إسماعيل البخاري.

أما رواية القابسي، فحدثني بها الشيخ أبو محمد بن عتاب رحمه الله، إجازة، قال: حدثني بها أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، قراءةً

عليه، قال: أنا أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي الفقيه، قال: نا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي ، بالسند المتقدم.

وحدثني بها أيضاً الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي ، وغيرهما من شيوخي ، رحمهم الله ، قالوا: حدثنا بها أبو علي حسين ابن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني ، رضي الله عنهما ، قال: قرأتها على أبي القاسم حاتم بن محمد الطراولسي ، رضي الله عنهما ، مرات ، وحدثني بها عن أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي الفقيه ، عن أبي زيد محمد ابن أحمد المروزي ، عن أبي عبد الله الفربري ، عن البخاري رضي الله عنهما .

أما رواية النسفي ، فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد ابن طاهر القيسي ، قال: نا أبو علي حسين بن محمد بن احمد الغساني ، قال: حدثني بها القاضي حكم بن محمد بن حكم الجذامي ، إجازة ، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي بمكة سنة ٣٨٢ ، سمعت بعضه وأجاز لي سائره ، قال: نا أبو صالح خلف بن محمد ابن إسماعيل الخياط البخاري ، نا إبراهيم بن معقل ابن الحاجاج النسفي ، قال: نا البخاري .

قال أبو علي : وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي ، أن البخاري أجازله آخر الديوان ، لأن في رواية محمد بن يوسف الفربري ، زيادة على الموضع من كتابي نحواً من تسع أوراق من نسختي ، وقد أعلمته على الموضع من كتابي ، قال أبو علي : وهذه الروايات كلها متقاربة ، وأقرب الروايات إلى رواية أبي ذر رواية أبي الحسن القابسي ، عن أبي زيد المروزي <sup>(١)</sup> .

(١) فهرست ابن خير: ٩٤-٩٨.

## الفصل الثاني: أشهر طبعات صحيح البخاري.

إن الصلة بين نسخ البخاري، وبين روایاته صلة وثيقة، والذي يبدو لنا أن البخاري رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى كانت له نسخه ترك فيها بعض البياضات، ولعل مرد ذلك أنه كان يؤلف كتبه أكثر من مرة، وهذا من عنايته ودقته في التصنيف، فإنه ما زال ينصح ويراجع ما يكتبه ويرويه حتى يطمئن قلبه إلى الوضع الأخير لكتبه... ونظراً للظروف التي ألمت به، فجعلته ينتقل في البلدان، حتى أدركته المنية، وهو بعيد عن مكتبه ومصادره، لم يتسع له المجال لإتمام هذه البياضات..

لذا فإن الصلة بين نسخة الإمام البخاري لكتابه «الجامع الصحيح»، وبين روایاته المختلفة بقيت صلة متلازمة لا يمكن الفصل بينهما ..

قال المستملي: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كما عند ابن يوسف، فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبیضه كثيرة، منها: ترجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها: أحاديث لم يترجم عليها، فأضافنا بعض ذلك إلى بعض<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي، حدثنا خلف بن محمد الخيام، قال: حدثنا إبراهيم بن معقل، عنه.

سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق: محمد ابن يوسف الفربيري، حدثنيه محمد بن خالد بن الحسن، قال: حدثنا الفربيري، عنه.

(١) وانظر بقية الكلام وزيادة بعض النسخ على بعض في أثناء الحديث عن «روايات الجامع الصحيح».

ونحن نبين مواضع اختلاف الرواية في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ محمد أنور الكشميري، صاحب كتاب «فيض الباري على صحيح البخاري»، وهو يتحدث عن نسخ «صحيح البخاري»:

ونسخه تسعه عشر: إحداها لكريمة بنت أحمد، وهي عالمة محدثة، وثلاثة من أصحاب النسخ حنفيون: إبراهيم بن معقل النسفي، وهو تلميذ البخاري بلا واسطة، وحماد بن شاكر، والحافظ شمس الدين الصَّغَانِيُّ، أصله من خراسان.. وأولاها بالاعتبار عندي نسخة الصَّغَانِيُّ، لأنه يقول: أنه نقلها من النسخة التي قرأت على المصنف رحمه الله تعالى، لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى-لا يرى فيها مزية، ويعامل معها مع سائر النسخ، وأما الآن فينبغي أن يعتمد على نسخة القسطلاني لأنه اعتمد على نسخة الحافظ شرف الدين اليونيني جهيدة زمانه، وحافظ أوانه<sup>(٢)</sup>، لأن السلطان أراد أن يعرب البخاري، وجمع له أفضلي عصره فجاء اليونيني فصحح متون الأحاديث، وابن مالك صاحب الألفية فأعربها.

قال القسطلاني: فوُجِدَت النصف الأول من نسخه اليونيني، فاعتمدت عليها في شرحِي، ولم أجده النصف الآخر حتى وجدته أيضاً بعد ثلاثين سنة فاعتمدت عليها في النصف الآخر.

ثم أعلم أنه قد يتغير المراد باختلاف النسخ ولعل وجهه أن

(١) أعلام الحديث: ١٠٥-١٥٦.

(٢) وقد ذكر القسطلاني أنه وقف على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل، ومن أ劫لها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن احمد الغزواني المقابل على فرعٍ وقف مدرسة الحاج مالك واصل اليونيني المذكور غير مرة، إرشاد الساري: ٤١/١.

الناس لما أخذوا عن المصنف كذلك تعالى أخذوا أصل الحديث، وجعلوا الخصوصيات هدراً، وحسبوه كالواجب المخير، فرووه فيما رأوا، والله تعالى أعلم <sup>(١)</sup>.

### نسخة الإمام شرف الدين اليونيني الحنبلي :

تعد نسخة الإمام الحافظ، محدث الشام شرف الدين أبي الحسين عليّ بن أحمد بن عبد الله بن عيسى اليونيني المعروف بالبعلي، الحنبلي (ت ١٧٠هـ) <sup>(٢)</sup>، من أحسن النسخ وأدقها، قال الذهبي، استنسخ «صحيح البخاري» وحرره، حدثني أنه قابله في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرة، وقد ضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصله الموقوف بمدرسة آقبغا أص بسويقة العزيّ خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وذلك بحضور الإمام اللغوي النحوي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن عبد الله بن مالك الطائيّ الجياني الشافعي (ت ٦٧٢هـ)، صاحب الألفية في النحو <sup>(٣)</sup>، وقد حرر الإمام اليونيني نسخته أحسن تحرير، وكان ابن مالك حضر المقابلة، وكان إذا مرّ بلفظ يتراءى له أنه مخالف لقواعد العربية، قال لل يونيني : هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، وقد طبعت هذه الطبعة في مصر. ويلاحظ أن هذه النسخة على الرغم من جودتها، فإنها لم

(١) ترجمته في طبقات الشافعية: ٢٨/٥، فوات الوفيات: ٢/٢٢٧، نفح الطيب: ٧/٦٣

(٢) إرشاد الساري ١/٤٠، فيض الباري ١/٣٧-٣٨.

(٣) ترجمته في: المعجم الكبير للذهبي: ٢/٥٤٢، المعجم المختص: ١٦٨، ذيل تاريخ الإسلام للذهبي: ١٧، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/٣٤٥، ذيل التقييد: ٢١٠/٢.

تستوعب بقية الروایات الأخرى، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تُغنى عن ملاحظات وتوجيهات الإمام ابن حجر في «فتح الباري»، والتي تطرق إلى الروایات المختلفة، وأوهام الرواة<sup>(١)</sup>.

### \* نسخ الجامع الصحيح المطبوعة<sup>(٢)</sup>:

قال الأستاذ عبد الغني عبد الخالق - رحمه الله تعالى - :

١- طبع في ٣ أجزاء بليدين: سنة ١٨٦٢ م، باعتناء المستشرق كرهل<sup>(٣)</sup>، وطبع جزء منه في بطرسبرج، سنة ١٨٧٦ م.

٢- وطبع بالهند في ٨ أجزاء: في بومباي، وفي جزأين بدلهي سنة ١٢٧٠ هـ ..

٣- وطبع في ٨ أجزاء (بالشكل) في الآستانة سنة ١٣٢٥ هـ على النسخة التي اعتمدها القسطلاني.

٤- وطبع بالقاهرة في ١٠ أجزاء (بها مشه شرح العدوبي)، ويبولاق في ٣ أجزاء: سنة ١٢٨٩ و ١٢٨٠، وفي جزأين: ١٢٨٩ هـ (على ما في معجم سركيس ٥٣٥)، وفي ٣ مجلدات: ١٣١٠ (على ما في فهرس الأزهر)، وفي ٤ أجزاء بالأزهرية (حجر): ١٢٨٢، وبولاق: ١٢٨٦، ١٢٨٩ (بعض الهوامش)، وبها مشه حاشية السندي مع تقريرات القسطلاني وشيخ الإسلام: بالمليجية ١٢٨٦، والأزهرية ١٢٩٩ هـ، والبهية، والخيرية، والشرقية، والتقدم العلمية ١٣٠٤، وغيرها، والميمنية ١٣٠٦، وغيرها، والعثمانية ١٣١٢ و ١٣١٨،

(١) ستأتي الحديث عنها.

(٢) انظر: معجم المطبوعات العربية والمصرية لسركيس: ١/٥٣٥-٥٣٦.

(٣) وعن هذه الطبعة يقول فؤاد سركيس في تاريخ التراث ١/٢٢٨: أنها طبعة ليست جيدة.

ومطبعة مصطفى الحلبي ١٣٢٧هـ، وغيرها، وفي ٨ أجزاء (مشكولة): ببلاط سنة ١٢٩٦، والأزهرية ١٢٩٩، والخيرية ١٣٢٢.

٥ - وفي سنة ١٣١١هـ، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله تعالي أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونانية - المعول عليها عند المتأخرین في جميع رواياته وعلى نسخ أخرى عرفت بالصحة، واشتهرت بالضبط.

طبع في ببلاط (١٣١٢-١٣١١هـ) بالشكل الكامل، وبها مشهدة تقيدات بفارق تلك النسخ، وقد قام بتصحيحها الشيخ علي المكاوي مع كبار مصححى المطبعة الأميرية، وبعد الفراغ من طبعها، صدر أمر بعرضها على الشيخ حسوة النواوى شيخ الأزهر، للنظر في صحتها، والتثبت من سلامتها، فجمع ١٦ أو ١٨ من العلماء المحققين، فقرأوها في عدة مجالس، وقيدوا - في جدول منظم - ما عثروا عليه: من التصحيف والغلط، وطبع هذا الجدول وألحق بالنسخة<sup>(١)</sup>.

غير أنه قد فاتتهم أشياء.. عَثَرَ عليها من بعد الشيخ محمد المكاوي في قراءات خاصة به مستقلة، فقيدها وبين أغاليط كل جزء على حدة، ثم هذب بنفسه مستدركه ونقحه، وطبعت منه نسخ زهاء نسخ الكتاب المطبوعة.

ولم نقف على المطبوع من هذا المستدرک، بل وقفنا على صورة شمسية أخذت عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، برقم: ١٥٣٢ حديث، وتحت عنوان «جدول الخطأ والصواب»، فوجدناه مشتملاً على ٢٨٩ مأخذًا، أكثرها مكرر، ومعظمها - إن لم يكن كلها - راجع إلى اختلافات في الشكل أو في الرسم الذي توبع فيه

(١) الطبعة السلطانية: ١/٣-٧.

رسم المصحف، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها ووصلها، أو في بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة: - مما لا يخلو كتاب أصلاً منه، وعلى كلّ فهو مفيد في الجملة.

وقد صدرت أجزاء الطبعة المذكورة، بالنص التالي: «قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة - التي صححنا عليها هذا المطبوع - رموزاً لأسماء الرواة، منها (٥) لأبي ذرٍ، و(ص) للأصيلي، و(س) أو (ش) لابن عساكر، و(ط) لأبي الوقت، و(هـ) للكشميهني، و(حـ) للحموي، و(سـ) للمستملي، و(كـ) لكريمة، و(حـهـ) لاجتماع الحموي والكشميهني، و(حسـ) للحموي والمستملي، ...<sup>(١)</sup> الخ.

وقد أعاد طباعة النسخة (السلطانية) الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>، وكتب مقدمة عرّف بها بالنسخة اليونينية، وبما فيها من مزايا وعرف بالحافظ (اليونيني) الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه.

ويتحدث الشيخ أحمد شاكر عن ملحوظاته على النسخة السلطانية فيقول: ثم بعد ذلك بستين في صفر سنة ١٣١٦هـ وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع (اليونينية) في مجلد واحد متوسط الحجم، وهو قريب العهد ليس بعتيق، تمت كتابته سنة ١٢١٥هـ كتبه السيد الحاج محمد الملقب الصابر العنتابي، ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقدناً مت Hwyiaً، لم يدع شيئاً - فيما يبدو لي - مما في أصل اليونينية إلا أثبته بدقة تامة، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية،

(١) ينظر بالتفصيل مقدمة الأستاذ الفاضل عبد الغني عبد الخالق رحمة الله تعالى لـ « صحيح أبي عبد الله البخاري»: (١٣٣-١٣٤/١) طبع مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٢) وقد طبعت بمطبعة عالم الكتب - بيروت.

وقد أظهر لي هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يثبت طابعوها كل ما أثبتت من التعليقات على هامش (اليونينية)، بل تركوا أكثرها، ولم يذكروا إلا أقلها، بل وجدت فيه أشياء أثبتها لم يذكرها القسطلاني في شرحه<sup>(١)</sup>.

قلت: ولم يذكر الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - أنه استفاد من هذه النسخة) في طبعته!

أما الطبعة التي كتب مقدمتها العلمية الشيخ عبد الغني رحمه الله وكتب عليها أنها من تحقيق محمود التواوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد خفاجي وذكر أنها أحدث طبعات «الجامع الصحيح» وأحسنها تنسيقاً، فقد تحدث رحمه الله عن مجلمل عمل الجماعة المذكورين فيها، ويتأمل كلامه نلحظ مواطن الخلل في هذه الطبعة، وتصرف المحققين خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي السليم، يقول رحمه الله :

١ - عولوا في نشر نصها وتحقيقه على النسخة (السلطانية)، ونسخة السادة مصطفى الحلبي المأخوذة عنها، والنسخة المنيرية.

٢ - أنهم لم يلتزموا في نشر هذه النسخة موافقة صفحات (السلطانية) ولا إثبات كل الفروق المذكورة بها منها.

٣ - وقد لاحظوا أن بعض العناوين العامة الأساسية وردت بلفظ (باب كذا...) في بعض النسخ، وفي غيرها بلفظ (كتاب كذا..)، فأخذوا بالرأي الذي وافق بعض الروايات أولاً واتفق مع ترجمة «صاحب الفتح»، أو «العيني»، أو كتب بعض الفقهاء ثانياً :

(١) مقدمة نسخة الشيخ أحمد شاكر: ١٠

٤ - وقد وجدوا في كتاب «تفسير القرآن» من «الجامع الصحيح» أن بعض نسخ الأصل يكتفى في العنوان بذكر اسم السورة، وببعضها يضيف إليه كلمة (تفسير)، والبعض يضيف البسمة، إما قبل السورة، أو بعدها، فرأوا أن يأخذوا بالأحوط، فأثبتوا البسمة في أول كتاب (التفسير)، ثم ذكروا العناوين الأخرى بلفظ: سورة كذا، مسبوقة بالبسمة أيضاً، متابعين في ذلك - غالباً - نسخة أبي ذر الهموي، وبعض الشراح.

ووجدوا كذلك أن بعض النسخ تنفرد عن غيرها: بأن تزيد قبل الأحاديث لفظ «باب» أو «باب قوله كذا»، ثم تسرد فقرة من آية قرآنية، تتناسب مع الحديث الآتي بعد ذلك، فرأوا - أيضاً - متابعة هذه النسخ، وأثبتوا ما زادته بعد أن ثبتوها من أن صنيع الهموي موافق له.

٥ - ومما تختص به هذه الطبعة أيضاً: أن اللجنة وجدت بعض الأحاديث ترد عقب لفظة: «حدثنا» مباشرة، دون عنوان أو ترجمة فعملت على الترجمة، ووضع العنوان لها من واقع ما كتبه أو عنونه البدر العيني، أو صاحب الفتح، أو من مفهوم تلك الأحاديث.

٦ - وقد بذلوا غاية وسعهم في القيام بذلك العمل الجليل من كل نواحيه، ومع ذلك فقد وقع في الكتاب شيء من الأخطاء، بعضها ذو بال - وهو قليل - وببعضها شكلي يمكن تصحيحه وتخرجه، وهي أخطاء لم تنفرد بها هذه النسخة، بل وقعت فيها هي وغيرها في سائر النسخ المختلفة، ولا نود في هذا المجال ذكر بعض النسخ التي لحظنا عليها بعض النقص، وبعض الزيادات التي لا توجد في أحد الأصول أصلأً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: ص: ١٣٧-١٣٩ من المقدمة (باختصار).

كما وقفت على طبعة «جمعية المركز الإسلامي» لصحيح البخاري<sup>(١)</sup>:

وقد روعي في إخراجها جودة الطباعة وجمال الحرف العربي المشكّل، وذكر في كلمة الافتتاح أن الجمعية أرادت طباعة الكتب السبعة محققة مراجعة على المخطوطات المعتمدة<sup>(٢)</sup>.

وجاء في منهج العمل في الكتاب: أنهم أثبتوها بعض هوا مش (السلطانية) في أصل هذه النسخة، لا سيما إذا وجدت في أصل نسخة الحافظ ابن حجر، وإن النسخة قد قرئت على الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله، وعرض عليه اختلافات النسخ فاختار منها ما جعل في هذه النسخة<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولم يذكروا مصدر الشيخ - رحمه الله - في اعتماده ترجيح روایة على أخرى، وهل كان معتمداً في ذلك على نسخة معينة، أو روایة محددة، حتى يُصار إلى ما اختاره على بينة؟!

وقد خدم الكتاب بفهارس علمية منوعة بلغت أكثر من خمسة عشر فهراً.

ويبدو أن كثيراً من الطبعات التي اتخذت من الطبعة (السلطانية) أصلاً اعتراها الخلل، خاصة إذا علمنا أن الطبعة (السلطانية) بحاجة إلى إعادة نظر.

يقول الشيخ عبد الغني بن عبد الخالق عن تلك الطبعات: وقد اهتمت دور النشر المختلفة بهذه النسخة يعني (السلطانية) الجيدة،

(١) طبعت عام ١٤٢١ هـ بألمانيا.

(٢) المقدمة: أ، ولكن في الواقع لم أجده ذكرأ لأي مخطوط أعتمد عليه فعلياً في التحقيق.

(٣) المقدمة: س.

فأعادت طبع «الجامع الصحيح» على وفقها وبحسب تبويبها وتقسيمها، فطبع في الخيرية سنة ١٣٢٠هـ، والميمنية ١٣٢٣هـ، وقد ذكر في مقدمتها: أنه قد تلوغت فيها الأخطاء الواقعة في النسخة (السلطانية)، ولكن بالتتبع والمراجعة تبين أن فيها أخطاء كثيرة<sup>(١)</sup>.

كما اطلعت على نسخة من «الصحيح» برواية أبي ذر الhero عن مشايخه الثلاثة: السرخسي، والمستملبي، والكشميوني، مع فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، تقديم وتحقيق وتعليق فضيلة الشيخ عبد القادر شيبة الحمد<sup>(٢)</sup>:

وقد ذكر المحقق أن الباعث له على إخراج هذا العمل أن الحافظ ابن حجر قد ذكر أنه سيقتصر في شرحه للجامع الصحيح على أتقن الروایات عنده، وهي رواية أبي ذر الhero عن مشايخه الثلاثة لضبطه لها، وتميزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها.

وقد غفل عامة من جمع متن «البخاري» مع «فتح الباري» عن شرط الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقد جاءت جميع المتنون التي خطت أو طبعت مع «فتح الباري» ملقة للرواية الآخرين.

ولذلك تجد كثيراً ما يشرح الحافظ ابن حجر كلمات لا وجود لها في المتن، أو نجد كلمات في المتن لا وجود لها في «فتح الباري»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ص: ١٣٧ من مقدمته «الصحيح».

(٢) طبعت عام ٢٠٠١هـ / ١٤٢١م على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران - أجزل الله له المثلوبة.

(٣) انظر: مقدمة: ٦٠١/١

وقد اعتمد في التحقيق على نسخة مكونة من خمسة مجلدات، وقد فقد منها المجلد الثالث<sup>(١)</sup>، وقد أكمل النقص من نسخة أخرى<sup>(٢)</sup>.

ويُلحظ على هذه الطبعة :

أولاً : لم يذكر المحقق - حفظه الله - مستنده في أن النسخة الخطية الأزهرية هي من رواية أبي ذر الhero، خاصة وأن القسم الأول منها مفقود، وليس في صورة غلاف الجزء الخامس وكذا في الصفحة الأولى والثانية والأخيرة من الجزء أي إشارة إلى ذلك<sup>(٣)</sup>.

كما أشار المحقق إلى وجود اختلافات بين النسختين، وهذه الاختلافات دليل آخر على أن هذا الجزء يحتاج فيه إلى التثبت<sup>(٤)</sup>.

كما يحتاج الأمر إلى مزيد من الأدلة العلمية حتى يمكن الوثوق بأن هذا الجزء هو من رواية أبي ذر حتى يمكن إضافته إلى الأجزاء الأخرى الثابت نسبتها إليه على بينة.

ثانياً : أن الحافظ ابن حجر يروي «نسخة أبي ذر الhero» من طريق عبد الله بن محمد المكي، عن الطبرى، عن أبي القاسم المكي، عن أبي الحسن الطرابلىسى، عن أبي مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عن أبيه<sup>(٥)</sup>.

أما النسخة المطبوعة فهي برواية أبي علي الصدفى، عن أبي

(١) من مخطوطات مكتبة الحرم النبوى الشريف.

(٢) من مخطوطات مكتبة الجامع الأزهر.

(٣) انظر : المقدمة /١ . ٤٣-٤٦.

(٤) انظر : مقدمة الفتح /١ . ٢٣-٢٥.

(٥) انظر : الفتح : ١/٧.

الوليد الباقي، عن أبي ذر الھروي<sup>(١)</sup>.

والحافظ قد وقف على أكثر من رواية عن أبي ذر الھروي<sup>(٢)</sup>، وهاتان الروايتان وإن كانتا عن أبي ذر الھروي لكن يقع بينهما بعض الاختلاف، فكان الأولى بالمحقق - حفظه الله - أن يثبت نص المخطوطة في طباعته وهي رواية أبي علي الصدفي، وعدم الخلط بين الروايتين، بل إن المحقق ترك الروايتين واعتمد على ما ذكره الحافظ ابن حجر؟! وللحافظ مبرر سيأتي ذكره.

يقول المحقق: وقد يقع أن تتفق «نسخة المسجد النبوي»، و«نسخة الأزهر» على لفظ من الألفاظ، التي لا تتصل بالرواية، وإنما في العناوين كلفظ «كتاب»، أو «باب»، أو تقديم البسمة على الكتاب، أو الباب، أو تأخيرهما عنهما، ويخالف الحافظ ابن حجر ما في النسختين كما وقع في أول «التييم» حيث جاء في النسختين :

بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب التيم ، وقد قال الحافظ في الفتح : قوله : (باب التيم) البسمة قبله لكريمة ، وبعده لأبي ذر.ا.ھ.

يقول المحقق : وهذا يدل على أن الرواية التي اعتمدها الحافظ يعني ابن حجر في (التييم) هنا ليست رواية الصدفي ، ونظراً لاعتبارنا أن الحافظ يعتبر حكماً عند الاختلاف فقد اخترنا أن نكتب (باب التيم) لا (كتاب التيم) ، وإن كان متفقاً عليه في النسختين؟!

وهذا التصرف من المحقق لا يوافق المنهج العلمي الصحيح ، إذ كان ينبغي له التقيد بنسخة المخطوطة رواية أبي علي الصدفي ، وإثبات ما ورد فيها.

(١) المقدمة / ٣١٠، ٣٠.

(٢) الفتح / ١١، ٢٥٠.

ومما يؤيد أن رواية أبي ذر وقع فيها «كتاب» وليس «باب» تنصيص الحافظ القسطلاني أن رواية أبي ذر وقع فيها كذلك ويشاركه في ذلك من الرواية : أبو الوقت والأصيلي وابن عساكر.<sup>(١)</sup>

وبالرجوع إلى الطبعة السلطانية نجد أنه قد وضع بالهامش رموز الرواية المذكورين : (ص ٥ س ط).<sup>(٢)</sup>

ثم إن المحقق لم ينبه القارئ إلى هذا التغيير في موضعه من الكتاب.<sup>(٣)</sup>

كما أن المحقق ترك الاعتماد على (نسخة المسجد النبوي) برواية الصدفي<sup>(٤)</sup> واعتمد على (النسخة الأزهرية) دون مبرر علمي سوى أن الحافظ ابن حجر اختار ذلك في الفتح حيث ورد في (نسخة المسجد النبوي) باب (الحياة من العلم) في سند الحديث : عن (زينب بنت أبي سلمة)، وفي الأخرى (زينب بنت أم سلمة) لأن الحافظ قال في الفتح : تقدم هذا الحديث في باب (الحياة في العلم) فنسبت هناك إلى أمها، وهنا إلى أبيها<sup>(٥)</sup>.

أما قوله : أن الحافظ ابن حجر «يعتبر حكماً عند الاختلاف» فهذا لا يسوغ له خلط الروايات بعضها بعض في طباعة نصوص الكتاب.

**فإن الحافظ - كثلكم - له منهج واضح، فهو شارح لكتاب**

(١) إرشاد الساري: ٣٦٥ / ١.

(٢) انظر: ٧٣ / ١.

(٣) الفتح: ٥١٤ / ١.

(٤) سأطني الحديث عنها في المبحث التالي.

(٥) مقدمة التحقيق: ٢٤ / ١، وانظر: الفتح: ٢٧٦ / ١.

الصحيح وليس هو ضابط لنص روایة معينة، وينبغي للشارح أن يذكر جميع الروایات الثابتة، كما أنه التزم التنبيه إلى الروایات الأخرى المخالفة، قال رَجُلُهُ فِي الْمُقْدَمَةِ :

فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروایات عندنا وهي روایة أبي ذر عن مشايخه .. مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها <sup>(١)</sup>.

ومن الثابت أن هناك «عبارات» و«كلمات» سقطت من روایة أبي ذر الھروي هي ثابتة في روایات ونسخ أخرى من «الصحيح» وصفت بالصحة والإتقان كنسخة سعيد بن السکن وغيره <sup>(٢)</sup>، واعتمد عليها الحافظ ابن حجر في اختياره وترجيحه لبعض الروایات، وإن خالفت روایة أبي ذر الھروي، بل يبدو من منهج الحافظ فعلياً أنه قارن بين النسخ الصحيحة المعتمدة واختار منها ما اتفقت عليه أصح النسخ معهداً ذلك بما ورد خارج الصحيح في السنن والمسانيد، ومن يتأمل الفتح يجد هذا واضحاً في منهجه، وهو خلاف ما رسم في المقدمة من اعتماده على روایة أبي ذر الھروي.

ومن الجدير بالذكر أن المحقق ذكر المثالين السابقين لمنهجه في ضبط النص ولم يذكر الموضع الأخرى من الكتاب والتي رجح فيها خلاف ما هو ثابت في النسخة المعتمدة.

كما أنه لم يشر إلى ذلك في هامش الكتاب حتى يقف القارئ على تلك الموضع.

**ثالثاً** : ادعى المحقق أن مخطوطة «المسجد النبوی» هي نسخة

(١) الفتح: ٧/١.

(٢) إفادة التصريح: ٢٣، ٢٢

أبي علي الصدفي، من روايته عن أبي الوليد الباقي، عن أبي ذر الهروي<sup>(١)</sup>.

ولم يذكر دليلاً على صحة ذلك.

ويدل لعدم صحة ما ذهب إليه أمور :

١ - أن نسخة الحافظ أبي علي الصدفي سيأتي وصفها، وسيذكر هناك أنها تقع في مجلد واحد.

٢ - ورد في لوحة الغلاف، العبارة الآتية :

كان على ظهر الأصل المنتسب منه، الأصل المقابل به بخط شيخ الإسلام والحافظ أبي علي الصدفي ما نصه : ...<sup>(٢)</sup>

وهذه العبارة يفهم منها أن هذه النسخة قد نقلت عن أصل، هذا الأصل قوبل على نسخة الحافظ الصدفي.

إذن فنسخة «المسجد النبوي» أحد فروع نسخة الحافظ الصدفي، وليس هي أصل نسخته  والله .

أما العبارة الأخرى التي وردت في لوحة الغلاف وهي : «وكتب حسين بن محمد الصدفي بخطه عقب شهر المحرم سنة ثلات وتسعين وأربعين».  والله .

فإن من منهج نساخ مخطوطات الحديث أنهم ينقلون بأمانة علمية تامة جميع السمعاء وكل ما هو مدون وثبت في الأصل المنقول منه إلى الفرع المنقول إليه، وهذه العبارة ثابتة في الأصل، لذا تم نقلها للفرع.

(١) المقدمة : ٨/١.

(٢) المقدمة : ٣٠/١.

وبعد هذا العرض الموجز لأشهر النسخ المطبوعة من «صحيح البخاري» يتبيّن لنا مدى حاجة هذا الكتاب الماسة إلى المزيد من العناية والرعاية، وضرورة إخراج طبعة جديدة منه محققة معتمدة على أصول علمية صحيحة موثقة.

### \* أشهر نسخ «الجامع الصحيح» المخطوطه :

كان من أثر عناية الأمة بالجامع الصحيح حرص علمائها في المشرق والمغرب على اقتناء نسخ هذا الكتاب المبارك وإيداعه في المساجد والمكتبات الخاصة وال العامة حتى تعم فائدته الفاصلية والدانية.

ثم حين تسلط الأعداء على كثير من الدول الإسلامية سُرقت ونهبت كثير من مخطوطات هذا الكتاب ونقلت إلى دول العالم المختلفة وحفظت في مكتباتها.

وتوجد مخطوطاته متفرقة ما بين نسخة كاملة، أو أجزاء، أو قطع، وقد أحال «الفهرس الشامل» على «٢٣٢٧» موضعًا في مكتبات العالم المختلفة توجّد به مخطوطات هذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

وتشتمل مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة على (٢٢٦) نسخة أصلية من هذا الكتاب، بعضها كاملة، وأخرى أجزاء، تعود لفترات مختلفة، وعليها خطوط مشاهير العلماء، وبعضها يحتاج إلى دراسة<sup>(٢)</sup>.

كما يضم «مركز خدمة السنة والسيرة النبوية» بالمدينة المنورة

(١) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوى وعلومه: ١٤٩٣ - ٥٦٥.

(٢) فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة: ١٨٩-٢٥٨.

عدهاً كبيراً من صورات ومخطوطات هذا الكتاب.

ولعل أقدم نسخة من «الجامع» معروفة حتى الآن القطعة التي نشرها المستشرق منجانا في كمبردج عام ١٩٣٦م، وقد كتبت عام ٣٧٠هـ، برواية المروزي عن الفربري<sup>(١)</sup>.

ومن مخطوطاته :

نسخة الحافظ أبي علي الصدفي<sup>(٢)</sup> (ت ٥١٤هـ) :

قال الحافظ محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي (ت ١٣٣٩هـ) : وقد عثرت على أصل شيخه الحافظ الصدفي الذي طاف به في البلاد بخطه بطرابلس، في جلد واحد مدموج لا نقط به أصلاً على عادة الصدفي وبعض الكتاب، إلا أن بالهامش منه كثرة اختلاف الروايات والرمز إليها، وفي آخرها سماع القاضي عياض وغيره من الشيخ بخطه، وفي أوله كتابة بخط ابن جماعة، والحافظ الدمياطي، وابن العطار، والساخاوي قائلاً : هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني وبنى عليه شرحه الفتح، واعتمد عليه، لأنه طوف به في مشارق الأرض ومحاربها : الحرمين، ومصر، والشام والعراق، والمغرب، فكان الأولى بالاعتبار كرواية تلميذه ابن سعادة<sup>(٣)</sup>.

كما وصف نسخة الصدفي الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد ابن أحمد الفاسي في رحلته الحجازية فقال : وقفت بمحروسة طرابلس على «نسخة» من البخاري في سفر واحد ست عشرة كراسة، وفي كل

(١) أشار إلى ذلك فؤاد سزكين : تاريخ التراث : ٢٢٨/١.

(٢) ترجمته في الغنية : ١٩٤ ، الصلة : ١٤٣/١ ، تذكرة الحفاظ : ١٢٥٣.

(٣) فهرس الفهارس : ٧٠٧/٢ ، وانظر : المقالة التي كتبها الدكتور عبد الهادي التازبي بعنوان : « صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي » مجلة معهد المخطوطات العربية : ١/ ٢١ ، المجلد التاسع عشر لعام ١٣٩٣هـ.

ورقة خمسون سطراً من كل جهة، وكلها مكتوبة بالسوداد، لا حمرة بها أصلًا، وهي مبتدأه بما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه (كيف كان بده الوحي إلى رسول الله ﷺ)، وعند تمام كل حديث صورة : «اـهـ». ولا نقط بها إلا ما قـلـ، وبـآخرـها، عند التـمامـ ما صورـتهـ : آخر «الجامع الصحيح» الذي صـنـعـهـ أبو عبد الله البخارـيـ رضـلـلهـ عـلـيـهـ، والـحـمـدـ لـلـهـ عـلـىـ مـاـ مـنـ بـهـ، وإـيـاهـ أـسـأـلـ أـنـ يـنـفـعـ بـهـ، وكتـبـهـ حـسـينـ اـبـنـ مـحـمـدـ الصـدـفـيـ، مـنـ نـسـخـةـ بـخـطـ مـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ بـنـ مـحـمـودـ مـقـرـوـءـةـ عـلـىـ أـبـيـ ذـرـ رضـلـلهـ عـلـيـهـ خـطـهـ، وـكـانـ الفـرـاغـ مـنـ نـسـخـهـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ ٢١ـ مـحـرـمـ عـاـمـ ثـمـانـيـةـ وـخـمـسـمـائـةـ، والـحـمـدـ لـلـهـ كـثـيرـاـ كـمـاـ هـوـ أـهـلـهـ وـصـلـوـاتـهـ عـلـىـ مـحـمـدـ نـبـيـهـ وـرـسـولـهـ رـضـلـلهـ كـثـيرـاـ كـثـيرـاـ، وـعـلـىـ ظـهـرـهـاـ : كـتـابـ «الـجـامـعـ الصـحـيـحـ» مـنـ حـدـيـثـ رـسـولـهـ رـضـلـلهـ وـسـنـنـهـ وـأـيـامـهـ» تـصـنـيـفـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ مـحـمـدـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ بـنـ إـبـرـاهـيمـ الـبـخـارـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ رـوـاـيـةـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ مـحـمـدـ بـنـ يـوـسـفـ الـفـرـبـرـيـ، رـضـلـلهـ<sup>(١)</sup>.

قال الكتاني : وقد انقطع خبر هذه «النسخة» من عام ١٢١١ـهـ، ولم أر لها ذاكراً، ولا ناعتاً من الرحاليـنـ، والـبـحـاثـيـنـ، ثم ذـكـرـ أـنـها موجودـةـ لـدـىـ صـدـيقـهـ أـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ الشـرـيفـ السـنـوـسـيـ فـيـ الـكـتـبـ الـتـيـ بـجـبـوبـ<sup>(٢)</sup>.

ثم آلت إلى ملك ليبـياـ مـحـمـدـ إـدـرـيسـ الـمـهـدـيـ السـنـوـسـيـ عـاـمـ ١٣٨٨ـهـ، وـكـانـ الشـيـخـ اـبـنـ عـاـشـورـ قدـ اـسـتـعـارـ النـسـخـةـ مـنـ نـاظـرـ مـكـتـبـةـ

(١) فـهـرـسـ الـفـهـارـسـ : ٧٠٨ـ/ـ١ـ.

(٢) المـصـدـرـ السـابـقـ : ٧٠٩ـ/ـ١ـ، وـانـظـرـ : مـقـاـلـةـ الدـكـتـورـ النـازـيـ : ٤٥ـ/ـ١ـ، وـ«الـجـبـوبـ» وـاحـةـ بـالـقـرـبـ مـنـ مـدـيـنـةـ «طـبـرـقـ» بـلـيـبـياـ، اـنـظـرـ : الـمـرـجـعـ السـابـقـ : ٤٣ـ.

الأوقاف بينغازي عام ١٣٧٦ هـ ليصحح عليها نسخة «ال صحيح».

يقول الدكتور التازى : وأغلب الظن أن المخطوط ما يزال «بطبرق»<sup>(١)</sup>.

وقال الدكتور يوسف الكتاني :

وبعد الشيخ عبدالحفي وما نشره بكتابيه : «التنوية والإشادة» سنة ١٣٤٦ هـ.

«وفهرس الفهارس» بعدها سنة ١٣٤٧ هـ، نشر الشيخ الطاهر ابن عاشور مفتى الديار التونسية في «أخبار التراث العربي» بحثاً مركزاً مفصلاً عن هذا الأصل، الذي ظل بيده عن طريق الإعارة أكثر من عشر سنوات، ومنه استمد وكتب بحثه الرائع عن «أصل أبي علي الصدفي».

وتوجد بالمغرب نسخة مقابلة على أصل الصدفي بالخزانة الملكية تحت رقم (٥٠٥٣) في مجلد ضخم، وقد نص على أنه وقعت معارضة النسخة ومقابلتها مع أصل الصدفي، المأخوذ عن نسخة الباقي.

قال الدكتور الكتاني : ومن ذلك يتبين أن الإمام الصدفي كتب بخطه نسختين من «الجامع الصحيح»، وقد كانتا معروفتين ، إحداهما من أصل محمد بن علي بن محمود، وهي المشهورة والموجودة بليبيا ، والثانية من أصل القاضي أبي الوليد الباقي ، التي بقيت مجهمولة إلى أن عشر على فرعها بالخزانة الملكية وهي المشار إليها<sup>(٢)</sup>.

(١) المرجع السابق : ٤٩ ، ٥٢.

(٢) مدرسة الإمام البخاري في المغرب : ٦٦-٦٨ / ١

ومن مخطوطاته أيضاً :

نسخة الحافظ ابن سعادة الأندلسي (ت ٥٦٦ هـ)<sup>(١)</sup>:

قال التلمصاني : سمع أبا علي الصدفي واختص به ، وأخذ عنه ، وإليه صارت دواوينه وأصوله العتاق ، وأمهات كتبه الصلاح<sup>(٢)</sup>.

وقد نسخ ابن سعادة نسخة من «الصحيح» قابلاً لها على نسخة الحافظ الصدفي السابق ذكرها ، وتكتسب هذه النسخة أهميتها من ارتباطها الدقيق بنسخة الصدفي.

قال الكتани : هي من أحباس مكتبة القرويين بفاس ، وهي الآن بمكتبة المدرسة العليا بالرباط ، وقفت عليها مراراً ، ونقلت منها<sup>(٣)</sup>.

وفي بيان أهمية هذه النسخة وقيمتها العلمية ألف الكتاني كتاب : «التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة»<sup>(٤)</sup>.

ويوجد بالخزانة العامة بالمغرب تحت رقم (١٣٣٩/د) السفر الثاني والثالث والرابع والخامس.

أما السفر الأول فقد فقد منذ فترة طويلة.

أما السفر الثالث فقد استعاره المستشرق ليفي بروفنسال لدراساته وتحقيقه ، غير أنه توفي قبل أن يعيده إلى مكانه ، فبقي ضائعاً ، وقد نشر المستشرق المذكور الخامس الثاني من الرواية منقولاً بالتصوير الشمسي من خط ابن سعادة الأصلي وقد صدر هذا السفر بمقدمتين :

(١) ترجمته في الوفي بالوفيات : ٢٥٠/٥ ، نفح الطيب : ١٥٨/٢ ، الأعلام : ٨/٢٣.

(٢) نفح الطيب : ١٥٨/٢ .

(٣) فهرس الفهارس : ٧٠٦/٢ .

(٤) فهرس الفهارس : ٢ / ١٠٣٢ .

**الأولى:** باللغة العربية وهي كتاب «التنويه والإشادة برواية ابن سعادة» للشيخ عبد الحي الكتاني.

**والثانية:** باللغة الفرنسية للمستشرق المذكور، وقد نشر ذلك بباريس سنة ١٣٤٧ هـ<sup>(١)</sup>.

ومن مخطوطاته أيضاً :

نسخة عبد الله بن سالم البصري، المكي (١٠٥٠-١١٣٤ هـ) :

هو الإمام المحدث الحافظ جمال الدين عبد الله بن سالم ابن محمد بن سالم بن عيسى البصري أصلاً، المكي مولداً ومدفناً، الشافعي مذهباً<sup>(٢)</sup>.

قال الجمال البصري: جمع مستند الإمام أحمد بن حنبل كذلك بعد أن تفرق، وصارت نسخته أمّا<sup>(٣)</sup>.

وقال الكتاني: وإن رأوه لمستند الإمام أحمد في الروضة النبوية كان في ٥٦ مجلساً، عام ١١٢١ هـ<sup>(٤)</sup>.

ونسخة الإمام عبد الله بن سالم البصري أحد فروع النسخة اليونانية هي مشهورة بمكة، وقد رواها الروداني وغيره<sup>(٥)</sup>.

قال الجمال البصري: ومن مناقبه: تصحیحه للكتب الستة، حتى

(١) مدرسة الإمام البخاري: ٨٣-٨٤ / ١.

(٢) ترجمته في تاريخ الجنبي: ٤٨ / ١، النفس اليماني: ٦٨، الحطة في ذكر الصحاح الستة: ١٩٧، فهرس الفهارس: ١٩٣ / ١، وله ترجمة في ذيل فهرس الإمداد بمعرفة علو الإسناد كتبها الشيخ سالم أحمد الشماع: ٨٩.

(٣) النفس اليماني: ٦٨.

(٤) فهرس الفهارس: ١٩٨ / ١.

(٥) صلة الخلف بموصول السلف: ل / ١٠ / ١.

صارت نسخته يرجع إليها من جميع الأقطار، ومن أعظمها: «صحيح البخاري» الذي وجد فيه ما في اليونانية وزيادة، أخذ في تصحيحه نحوً من عشرين سنة<sup>(١)</sup>.

وذكر السيد صديق حسن القنوجي أن النسخة التي نسخها الشيخ بيده هي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الآفاق، كانت عند الشيخ محمد أسعد المكي ببلدة آركات - من بلاد الهند - اشتراها من ولد المصنف، وأنها موجودة حالياً ببلده أورنچ آباد<sup>(٢)</sup>.

وقال الكتاني: رأيت في المدينة المنورة عند المسند الشيخ طاهر سنبل نسخة عبد الله بن سالم البصري بخطه من «الصحيح» ثمانية، وهي في نهاية الصحة والمقابلة والضبط، والخط الواضح، وأخبرني أنه أحضرها إلى الآستانة ليصحح عليها النسخة الأميرية، التي طبعت من «الصحيح» وفرقها السلطان عبد الحميد على المساجد والآفاق، وعليها ضبطت، ولا أدرى من أين اتصلت بسلفه؟<sup>(٣)</sup>، وقد استفید من نسخة عبد الله بن سالم في مقابلة النسخة «السلطانية» وقد أشير إلى ذلك في مواضع متعددة، في هواشن النسخة المطبوعة، وربما عبر عنها بالفرع المكي<sup>(٤)</sup>.



(١) فهرس الفهارس: ١٩٨/١، وذيل كتاب الإمداد بمعرفة علو الإسناد: ٩١.

(٢) الحطة في ذكر الصاحب الستة: ١٩٧.

(٣) فهرس الفهارس: ١٩٩/١.

(٤) انظر الطبعة السلطانية: ١١٤/٩، ٨١، ١٣/٢، ١٣٥، ١٦٣.



## الباب الثالث

### الاختلافات في روایات «الجامع الصحيح» وتوجيهات الإمامين أبي علي الجياني وابن حجر رحمهما الله

الفصل الأول: أنواع الاختلافات في روایات «الجامع الصحيح»  
كان من آثار انتشار روایات «الجامع الصحيح» في الأمصار وتعدد  
نسخ الرواية وجود بعض الاختلافات فيها بالزيادة والنقص، والتقديم  
والتأخير، والحذف، كما سيأتي توضيحه.

وقد ذكر الحافظ اليونيني أن الاختلافات وقعت في الترجم،  
والآحاديث، والكلمات<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: وربما وقع الخلاف في حرف واحد من الكلمة،  
مثل أن يكون في أصل سمعاعي «فقال» وفي غيره «وقال» بالواو،  
وبالعكس ...<sup>(٢)</sup>

وي يمكنني أن أجمل اختلاف روایات «الجامع الصحيح» بالفقرات  
الآتية:

**أولاً: الأوهام والتصحيفات الواقعة لرواية الصحيح في أسانيد  
الكتاب**

قال أبو علي الجياني في «التقييد»:

(١) رموز الجامع الصحيح لليونيني ل/١/ب وهي مقدمة نسخة من الصحيح.

(٢) المصدر السابق ل/٤/ب.

هذا كتاب يتضمن التنبية على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم، وأعلم أنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام أو لمن فوقهما من الرواة لم تقع في جملة ما استدركه الدارقطني عليهما ونبه على بعض هذه المواقع أبو مسعود الدمشقي وغيره من أئمتنا<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك :

١- قال **البخاري** : وقال شريح صاحب النبي ﷺ: كل شيء في البحر مذبوح<sup>(٢)</sup>.

قال **الجياني** : هكذا قال النسفي والفربرى من رواية أبي زيد وأبي أحمد ولم يكن في نسخة أبي علي هذا الحديث، سقط عنه.

وفي أصل أبي محمد : وقال أبو شريح، وهو وهم وكتب في حاشية الكتاب :

قال محمد بن يوسف الفربى : كذا في أصل محمد بن إسماعيل **البخاري** : وقال شريح صاحب النبي ﷺ: كالمعتذر منه.

قال **الجياني** : وما في أصل كتاب **البخاري** هو الصواب والحديث محفوظ لشريح لا لأبي شريح<sup>(٣)</sup>.

٢- قال **البخاري** : حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن سليمان ابن بلال، عن عبد المجيد...<sup>(٤)</sup>

(١) تقيد المهمل: ٢/٥٦٥، ط العمران.

(٢) كتاب الصيد: ٩/٥٢٩.

(٣) تقيد المهمل: ٢/٧٢٠، ط العمران.

(٤) باب إذا اجتهد الحاكم (٧٣٥٠).

قال الجياني : هكذا روى هذا الإسناد إبراهيم بن معقل النسفي ، عن البخاري .

وسقط من كتاب الفربيري : سليمان بن بلال من هذا الإسناد ، وكذلك لم يكن في كتاب ابن السكن ، ولا عند أبي أحمد ، وكذلك قال أبو ذرٌّ عن مشايخه <sup>(١)</sup> .

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال : هو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من روایة أبي ذر عن شیوخه عن الفربيري ، وكذلك في سائر النسخ التي اتصلت لنا عن الفربيري ، فکأنها سقطت من نسخة أبي زید ، فظن سقوطها من أصل شیخه .

- ٣ - قال البخاري : حدثنا مسدد ، نا يحيى ، عن عبد ربه ابن سعيد . . . <sup>(٢)</sup>

قال الجياني : هكذا روى عن أبي زيد المروزي ، وكذلك في نسخة أبي ذرٌّ عن شیوخه ، لم يذكر خلافاً بينهم .

وكان في نسخة أبي محمد الأصيلي : يحيى عن عبد الله ابن سعيد ، ثم غير

أبو محمد : «عبد الله» في كتابه ورد : «عبد ربه» كما روى أبو زيد ، وهذا كله وهم .

ورواه ابن السكن ، عن الفربيري ، عن البخاري : نا مسدد ، نا يحيى ، عن عبد الله بن سعيد ، وهذا هو الصواب <sup>(٣)</sup> .

(١) تقىيد المهمل : ٧٥٣ / ٢.

(٢) كتاب الرفاق : ح (٦٥١٣).

(٣) تقىيد المهمل : ٢ / ٧٤٢ ، ط ، العمران .

٤- قال البخاري: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن الأعمش، عن  
 شقيق...<sup>(١)</sup>

قال أبو علي الجياني:

وقع هذا الإسناد عن أبي زيد: حدثنا مسدد، نا عبيد الله ابن موسى، زاد في الإسناد: مسدةً، وذلك وهم وإنما رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى، وكذلك روطه الجماعة عن الفربيري<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: وعليه اقتصر أصحاب الأطراف<sup>(٣)</sup>.

٥- قال البخاري: حدثنا مسدد، نا معتمر قال: سمعت أبي...<sup>(٤)</sup>

قال الجياني: سقط ذكر مسدد في هذا الإسناد من نسخة أبي زيد المروزي، قاله أبو الحسن القابسي، وعبدوس بن محمد، وذلك وهم لا يتصل السند إلا به<sup>(٥)</sup>.

٦- قال البخاري: حدثنا عبد الأعلى، نا يزيد بن زريع، نا سعيد...<sup>(٦)</sup>

قال الجياني: وفي نسخة أبي محمد الأصيلي، عن أبي أحمد: «يزيد بن زريع حدثنا شعبة» جعل شعبة بدل سعيد بن أبي عروبة. وقال الأصيلي: في عرضتنا بمكة على أبي زيد: سعيد، يعني

(١) كتاب الفتنة: ح (٧٠٦٢).

(٢) تقدير المهمل: ٢/٧٥١، ط، العمران.

(٣) الفتح: ١٣/٢٠.

(٤) كتاب العلم: ح (١٢٩).

(٥) تقدير المهمل: ٢/٥٧٤.

(٦) باب الجنب: ح (٢٨٤).

ابن أبي عروبة، وكذلك رواه أبو علي بن السكن وغيره من رواة الفربري وهو الصواب <sup>(١)</sup>.

٧- قال البخاري: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: نا يزيد، قال: <sup>(٢)</sup>  
عمر و... .

قال الجياني: هكذا في رواية أبي زيد وأبي أحمد: قتيبة عن يزيد، غير منسوب.

قال أبو مسعود الدمشقي: وكذلك كان في كتاب الفربري وحماد وابن شاكر غير منسوب ونسبة ابن السكن فقال: عن يزيد-يعني ابن زريع-<sup>(٣)</sup>.

٨- قال البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد، وإسحاق بن نصر، قالا: حدثنا يحيى بن آدم <sup>(٤)</sup>.

قال الجياني: سقط من أول هذا الإسناد في نسخة أبي زيد: عبد الله بن محمد وإسحاق بن نصر وابتدا الإسناد بقوله: نا يحيى بن آدم، وذلك وهم <sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر: ولم يدرك البخاري يحيى بن آدم <sup>(٦)</sup>.

٩- قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، نا عفان بن مسلم، قال: نا وهب... <sup>(٧)</sup>

(١) تقييد المهمل: ٥٧٩/٢، ط، العمران.

(٢) كتاب الوضوء: ح (٢٣٠).

(٣) تقييد المهمل: ٥٧٦/٢.

(٤) باب قدوم الأشعرين: ح (٤٣٨٤).

(٥) تقييد المهمل: ٦٩٢/٢.

(٦) الفتح: ٦٩٩/٧.

(٧) كتاب الزكاة: ح (١٣٩٧).

**قال الجياني:** وقع في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد في هذا الإسناد تخلط ووهم.

إنما الحديث: عن وهيب، عن أبي حيان عن أبي زرعة، على ما رواه ابن السكن وأبو زيد وسائر رواة الفربيري <sup>(١)</sup>.

١٠ - **قال البخاري:** حدثنا صدقة بن الفضل، نا حجاج ابن محمد، عن ابن جريج... <sup>(٢)</sup>

قال الجياني: روایتنا عن أبي علي بن السكن في هذا الإسناد عن الفربيري عن البخاري: حدثنا سنید، قال: نا حجاج بالإسناد المذكور والمتّن، فجعل سنید بن داود بدل صدقة بن الفضل، وانفرد بذكر سنید.

قال الجياني: ولا بن السكن انفرادات في الأسانيد غريبة، قد تقدم التنبية على كثير منها <sup>(٣)</sup>.

١١ - **قال البخاري:** حدثنا أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي، حدثنا روح.

قال الحافظ قوله: (حدثني أحمد بن أبي داود...). <sup>(٤)</sup>

كذا وقع عند الفربيري عن البخاري، والذي وقع عند النسفي «حدثني أبو جعفر المنادي» حسب، فكان تسميته من قبل الفربيري، فعلى هذا لم يصب من وهم البخاري فيه، وكذا من قال: إنه كان يرى

(١) تقىيد المهمل: ٦٠٤/٢، ط، العمران.

(٢) كتاب التفسير: ح ٤٤٨٤.

(٣) تقىيد المهمل: ٦٩٥/٢، ط، العمران.

(٤) الفتح: ٧٢٦/٨.

أن محمد أو أحمد شيء واحد وقد ذكر ذلك الخطيب عن اللالكائي احتمالاً، قال: وأثبته على البخاري، قال: وقيل كان لأبي جعفر آخر اسمه أحمد، قال: وهو باطل، والمشهور أن اسم أبي جعفر هذا: محمد.

#### ١٢ - عياش بن الوليد

قال أبو علي الجياني: هكذا روينا عن ابن السكن «عياش» بالشين المعجمة، وكذلك قال أبو ذر الهروي عن مشايخه، وكان في كتاب أبي محمد الأصيلي غير مقيد.

وقال بعضهم: إنه عباس بن الوليد بن مزيد، وليس هذا بشيء<sup>(١)</sup>.

#### ١٣ - عباس بن الوليد

قال أبو علي الجياني: هكذا كان في كتاب ابن أسد عن ابن السكن « Abbas » - بباء منقوطة بواحدة - وكان أبو الحسن القابسي يشك فيه عن أبي زيد، فيقول: « عباس أو عياش »، وكان في كتابه « عباس » بسين مهملة.

وفي كتاب أبي محمد: « عياش » بشين معجمة، وهو الصواب<sup>(٢)</sup>.

#### ١٤ - محمد بن حمير - بالحاء المهملة المكسورة - الحمصى.

قال أبو علي الجياني: وفي نسخة أبي الحسن القابسي عن أبي زيد المروزي: « حمير » بضم الحاء، وهو تصحيف<sup>(٣)</sup>.

(١) تقيد المهمل: ٥٣٤ / ٢.

(٢) تقيد المهمل: ٥٣٣ / ٢ ط، العمران.

(٣) المصدر السابق: ٢٠٧ / ١.

## ١٥- حبان بن عطية

**قال الجياني:** وفي بعض نسخ شيوخنا عن أبي ذر الheroi: (حبان بن عطية) بفتح الحاء، وذلك وهم<sup>(١)</sup>.

**١٦- قال البخاري:** حدثنا أبو النعيمان، حدثنا حماد.. عن أنس.. وزادني محمد البيكندي عن أبي النعيمان...<sup>(٢)</sup>

**قال الحافظ:** قوله (زادني محمد البيكندي عن أبي النعيمان) كذا ثبت لأبي ذر، وسقط لغيره «البيكندي» وتصرف الزركشي فيه غافلاً عن زيادة أبي ذر فقال القائل: «وزادني» هو الفربري، ومحمد، هو البخاري، وليس كما ظن كتبه، وإنما هو كما قدمته.

**١٧- قال البخاري:** حدثنا محمد، حدثنا أبو الأحوص...<sup>(٣)</sup>

**قال ابن المبرد:** هكذا قال البخاري، حدثنا محمد، غير منسوب، وقال ابن السكن وغيره: «حدثنا ابن سلام، وفي نسخة أبي ذر عن أبي محمد الحموي: حدثنا محمد بن سالم»<sup>(٤)</sup>.

**قال الباقي:** سألت أبا ذر عنه فقال: هو فيما أراه: محمد ابن سلام، وسها فيه أبو محمد الحموي، فلا أعلم في طبقة شيخ البخاري محمد بن سالم<sup>(٥)</sup>.

كذلك قال الحافظ ابن حجر<sup>(٦)</sup>.

(١) تقيد المهمل: ١/١، ٢٠١، ط، العمران.

(٢) الفتح: ٢٧٩/٨.

(٣) كتاب التهجد: ح (١١٣٢).

(٤) الاختلاف بين رواة البخاري: ٤٤.

(٥) التعديل والتجريح: ٦٨٣، ٤/٢.

(٦) الفتح: ٢٥٩، ٣/٣.

١٨ - حدثنا موسى، حدثنا أبو عوانة، حدثنا عثمان بن موهب.. قوله (عثمان بن موهب)<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ: قال الجياني: وقع في نسخة أبي محمد عن أبي أحمد - يعني الأصيلي - عن الجرجاني: «عمر بن عبد الله» وهو غلط.

١٩ - قال البخاري: وقال أبوأسامة، عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي، عن عائشة رضي الله عنها...<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ: وقع في رواية المستملي عن الفربيري: حدثنا حميد بن الربيع، حدثنا أبوأسامة.. فظن الكرماني أن البخاري وصله عن حميد بن الربيع وليس كذلك، بل هو خطأ فاحش فلا يغتر به.

٢٠ - قال البخاري: (حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة).

قال الحافظ: كذا للأكثر، ووقع للكشميهني، عن سعيد-بمهملة وأخره دال وهو غلط فاحش، فليس في شيخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد، حدثه عن الحكم<sup>(٣)</sup>.

٢١ - قال البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا يحيى ابن آدم، عن زهير<sup>(٤)</sup>.

ذكر الجياني أنه سقط من هذا الإسناد عن أبي محمد الحموي من شيخ أبي ذر «يحيى بن آدم» ولا يتصل السند إلا بذكره، وسقوطه وهم<sup>(٥)</sup>.

(١) الفتح: ٢٣٥/٦.

(٢) المصدر السابق: ٤٨٩/٨.

(٣) المصدر السابق: ١٤٩/٤.

(٤) كتاب الغسل: ح (٢٥٢).

(٥) تقييد المهمل: ٥٧٩/٢.

٢٢ - قال البخاري: حدثنا عبдан، عن ابن المبارك، عن  
إبراهيم . . .<sup>(١)</sup>

ذكر أبو علي الجياني: أن أبا زيد أسقط في نسخته ذكر «ابن المبارك» في هذا الإسناد، والصواب ذكره بعد عبдан<sup>(٢)</sup>.

٢٣ - قال البخاري: حدثنا صدقة بن الفضل، عن حجاج، عن ابن جريج<sup>(٣)</sup>.

ذكر أبو علي الجياني أنه وقع في رواية ابن السكن عن الفريزي عن البخاري: حدثنا سنيد بن داود، عن حجاج.

فجعل سنيد بن داود، بدل «صدقة بن الفضل» وانفرد بذكر سنيد بن داود، كما انفرد بـ«إسماعيل بن زرار» بدل: «عمرو ابن زرار» كما تقدم، ولا بن السكن انفرادات غريبة، تقدم التنبيه على كثير منها<sup>(٤)</sup>.

٢٤ - قال الحافظ: قوله: (عمرو بن ميمون الجزري)، كذا للجمهور،

وهو الصواب وهو بفتح الجيم والزاي، بعدها راء، منسوب إلى الجزيرة

ووقع للكشميءني وحده: الجوزي، وهو غلط منه<sup>(٥)</sup>.

٢٥ - قال البخاري: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، حدثنا أبو بشر . . .

(١) كتاب تقصير الصلاة: ح (١١١٧).

(٢) تقيد المهمل ٢/٥٩٨.

(٣) كتاب التفسير: ح (٤٥٨٤).

(٤) تقيد المهمل: ٢/٦٩٥.

(٥) الفتح ١/٣٣٣.

**قال الحافظ:** قوله: (أخبرنا أبو بشر) في رواية غير أبي ذر (حدثنا أبو بشر)، وذكر الكرماني أنه وقع في نسخته «يونس» بدل قوله «أبو بشر» وهو تصحيف.

**قال الفربري:** أربأنا محمد بن عياش قال: لم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري في هذا الكتاب من حديث هشيم إلا ما صرخ فيه بالإخبار.

**قال الحافظ:** قلت: يزيد الأصول وسبب ذلك أن هشيمًا مذكور بتدليس الإسناد<sup>(١)</sup>.

٢٦ - **قال البخاري:** حدثه يوسف بن عدي . . .

**قال الحافظ:** وقع في رواية القابسي: حدثه عن يوسف «بزيادة» «عن»، وهي غلط.

وسقط قوله: «وحدثنيه» من رواية النسفي، وكذا من رواية أبي نعيم الجرجاني عن الفربري، وثبت ذلك عند جمهور الرواة عن الفربري<sup>(٢)</sup>.

٢٧ - **قال البخاري:** حدثنا مسدد، حدثنا حماد، عن الزبير ابن عربي<sup>(٣)</sup> . . .

**قال الجياني:** وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني «الزبير بن عدي» - بداع مهملة بعدها ياء مشددة - وهو وهم، وصوابه: «عربي» - براء مهملة مفتوحة -، وكذلك رواه سائر الرواة عن الفربري<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر السابق ٤٠٥/٨.

(٢) الفتح: ٥٥٩/٨.

(٣) كتاب الحج: ح (١٦١١).

(٤) تقيد المهمل: ٦٠٨/٢ ط العمران.

٢٨ - حديث عبد الله بن عمرو - يعني ابن العاص - في قتل المعاهد<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ: اتفقت النسخ على أن الحديث من مسند عبد الله ابن عمرو بن العاص إلا ما رواه الأصيلي عن الجرجاني عن الفربري فقال: عبد الله بن عمر - بضم العين بغير واو -<sup>(٢)</sup>.

٢٩ - روى البخاري بإسناده عن محمد بن سيرين، عن ابن أبي بكرة، عن أبي بكرة.<sup>(٣)</sup>

ذكر أبو علي الجياني أنه سقط من نسخة الأصيلي هنا (ابن أبي بكرة)، وثبت لسائر الرواية عن الفربري<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ: وكذا ثبت في رواية النسفي عن البخاري<sup>(٥)</sup>.

قال الجياني: ووقع في رواية القابسي هنا: عن أبوب، عن محمد بن أبي بكرة، وهو وهم فاحش<sup>(٦)</sup>.

قال الحافظ: وافق الأصيلي لكن صحف «عن» فصارت «ابن» فلذلك وصفه بفحش الوهم<sup>(٧)</sup>.

٣٠ - (حديث أبوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه).<sup>(٨)</sup>

(١) كتاب بدء الخلق: ح (٣١٩٧).

(٢) كتاب الجزية: ح (٣١٦٦).

(٣) الفتح: ٢٧٠ / ٦.

(٤) تقيد المهمل ٥٧١ / ٢.

(٥) الفتح: ٢٩٤ / ٦.

(٦) تقيد المهمل ٥٧١ / ٢.

(٧) الفتح: ٢٩٥ / ٦.

(٨) كتاب النكاح: ح (٥٠٨٤).

قال الحافظ: كذا للأكثر، ووقع لأبي ذر بدله (عن مجاهد) وهو خطأ.

وقد تقدم في (أحاديث الأنبياء) عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد، على الصواب لكنه ساقه هناك موقفاً، واختلف هنا الرواة، فوقع في رواية كريمة والنسفي موقفاً أيضاً، ولغيرهما مرفوعاً وأغرب المزي فعزا رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن رميح عن الفربيري، وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والأصيلي، وغيرهما من الرواة، من طريق الفربيري، حتى في رواية أبي الوقت وهي ثابتة في رواية النسفي فما أدرى ما وجه تخصيص ذلك برواية ابن رميح؟<sup>(١)</sup>

٣١- قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار...<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ: كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق الفربيري.

وقال المزي في الأطراف: أخرجه البخاري عن غير منسوب، وهو محمد بن بشار كذا نسبة أبو مسعود<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ: ولم أره غير منسوب إلا في رواية النسفي عن البخاري، وكأنه وقع كذلك في أطراف خلف، ومنها نقل المزي، ولم أنبه على هذا في المقدمة اعتماداً على ما اتصل لنا من الروايات إلى الفربيري<sup>(٤)</sup>.

٣٢- قال البخاري: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا شعبه، عن أبي ذبيان..<sup>(٥)</sup>

(١) الفتح ٩/١٢٨.

(٢) كتاب الطلاق ح (٥٣٢٣).

(٣) تحفة الأشراف: ١٢/٢٦٩.

(٤) الفتح ٩/٤٧٩.

(٥) كتاب اللباس: ح (٥٨٣٤).

**قال الحافظ:** (عن أبي ذبيان) بكسر المعجمة، ووقع في رواية أبي علي بن السكن عن الفربيري: (عن أبي ظبيان) بظاء مشالة بدل الذال، وهو خطأ، وأشد خطأ منه ما وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربيري «عن أبي دينار» نبه على ذلك أبو محمد الأصيلي <sup>(١)</sup>.

**٣٣ - قال البخاري:** حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن مولى أنس - قال أبو عبد الله: اسمه عبد الله بن أبي عتبة - سمعت أبا سعيد... <sup>(٢)</sup>

**قال الحافظ:** قوله (قال أبو عبد الله...) كذا للأكثر.

وحكى الجياني أنه وقع لبعض رواة الفربيري: عبد الله بدلًا من عبد الرحمن <sup>(٣)</sup>.

**قال الجياني:** وفي النسخة عن التسفي اسمه: عبد الله وهو الصواب <sup>(٤)</sup>.

**٣٤ - حديث همام عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه أن نعلي النبي ﷺ كان لهما قبالان..** <sup>(٥)</sup>

**قال الحافظ:** (قوله همام) وقع في رواية ابن السكن عن الفربيري (هشام) بدل همام، والذي عند الجماعة أولى <sup>(٦)</sup>.

**٣٥ - قال البخاري:** حدثني محمد بن حرب، عن أبي مروان،

(١) الفتح ٢٨٩/١.

(٢) كتاب الأدب: ح ٦١١٩.

(٣) الفتح ٥٢٣/١٠.

(٤) تقدير المهمل ٧٣٦/٢.

(٥) كتاب اللباس ح ٥٨٥٧.

(٦) الفتح ٣١٢/١٠.

عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة...<sup>(١)</sup>

قال الجياني: هكذا رواه ابن السكن عن الفربري عن البخاري مرسلاً، لم يذكر فيه بين عروة وأم سلمة: «زينب».

وكذا وقع في نسخة عبدوس الطليطي، عن أبي زيد المروزي، في نسخة الأصيلي: عن عروة عن زينب عن أم سلمة متصلًا<sup>(٢)</sup>.

ورواية ابن السكن المرسلة أصح في هذا الإسناد وهو المحفوظ.

وقد ذكر الدارقطني في كتابة الاستدراكات: أن البخاري رواه مرسلاً<sup>(٣)</sup>.

٣٦ - قال البخاري: حدثنا محمد بن عبيد، عن عيسى ابن يونس..<sup>(٤)</sup>

قال الجياني: وقع في نسخة أبي محمد الأصيلي-بخطه-: حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم... فزاد في نسب محمد: «ابن حاتم» وكتب عليه: «بغدادي» ولم نر ذلك لغيره، وإنما هو: محمد بن عبيد ابن ميمون، شيخ كوفي، وكذا نسبه البخاري<sup>(٥)</sup>.

٣٧ - قال البخاري: وقال محمد بن فليح عن أبيه...<sup>(٦)</sup>.

قال الجياني: وقع في نسخة أبي الحسن القابسي: حدثنا محمد بن فليح، وهو وهم، والبخاري، لم يدرك محمد بن فليح، إنما

(١) كتاب الحجج (١٦٢٦).

(٢) تقدير المهمل ٦٩٢.

(٣) الالتزامات والتتبع ٦/٦.

(٤) كتاب الحجج (١٦٤٤).

(٥) تقدير المهمل ٦١٢.

(٦) كتاب الجهاد (٢٧٩٠).

يروي عن إبراهيم بن المنذر ومحمد بن سنان عنه.

**والصواب :** وقال محمد بن فليح كما روت الجماعة معلقاً...<sup>(١)</sup>

**٣٨ - قال البخاري :** حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن سفيان...<sup>(٢)</sup>

**قال الجياني :** سقط من هذا الإسناد ذكر «مسدد» من نسخة أبي الحسن القابسي، وذلك وهم<sup>(٣)</sup>.

**٣٩ - قال البخاري :** حدثنا إسحاق، عن عبد الصمد، حدثني أبي، عن أيوب..<sup>(٤)</sup>

**قال الجياني :** سقط في نسخة أبي محمد الأصيلي بين «عبد الصمد بن عبد الوارث» وبين «أيوب» ذكر والد عبد الصمد والصواب إثباته<sup>(٥)</sup>.

**ثانياً : الأوهام والتضليلات الواقعية في متون الأحاديث**

ومن أمثلة ذلك :

**١ - حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :** قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهو حررته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها...».

(١) تقيد المهمل: ٦٢٧/٢.

(٢) كتاب فرض الخمس: ح (٣٠٩٨).

(٣) تقيد المهمل ٦٣٧/٢.

(٤) كتاب المغازى ح (٤٢٨٨).

(٥) تقيد المهمل ٦٨٩/٢.

قال الحافظ: ثم إن لفظة (دنيا) مقصورة غير منون، وحکى تنوينها، وعزم ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم الكشميءهني، وضعفها، وحکى عن ابن منور أن أبا ذر الھروي في آخر أمره كان يحذف كثيراً من رواية أبي الهيثم، حيث يفرد، لأنه لم يكن من أهل العلم.

قال الحافظ: وهذا ليس على إطلاقه، فإن في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره كما سيأتي مبيناً في مواضعه <sup>(١)</sup>.

## ٢- أخرج البخاري حديث أنس رضي الله عنه قال:

قدم النبي ﷺ المدينة ثم قال: وأمر ببناء المسجد، ثم قال أنس: فكان فيه ما أقول لكم: قبور المشركين، وفيه خرب، وفيه نخل... .

قال الحافظ ابن حجر: وللکشمیءهني «حرث» - بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة -، وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة، ورواية حماد بن سلمة بالمهملة والمثلثة، فعلى هذا فرواية الكشميءهني وهم، لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث <sup>(٢)</sup>.

٣- حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: ما كنت تطوفين بالبيت ليالي قدمنا مكة؟ قلت: لا.

قال الحافظ: كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر عن المستملي (قلت: بلـ) <sup>(٣)</sup>

(١) الفتح ١/١٧.

(٢) المصدر السابق ١/٥٢٦.

(٣) الفتح ٣/٥٨٩.

٤- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: هو حر لوجه الله ...

قال البخاري: (لم يقل أبو كريب عن أبيأسامة: حر) ..

قال الحافظ: ووقع في بعض النسخ من البخاري: «هو حر لوجه الله» وهو خطأً ممن ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه <sup>(١)</sup>.

٥- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين ...

قال الحافظ: قوله (إذا سكت) هذا في الروايات المعتمدة - بالمثلثة الفوقيانية - وحكي ابن التين أنه روى بالموحدة (يعني سكب) ومعناه: صب الأذان وأفرغه في الآذان، والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق وإنما ذكرها الخطابي من طريق الأوزاعي، عن الزهرى، قال: أن سويد بن نصر- راوياها عن المبارك عنه- صبها- بالموحدة- وأفرط الصغاني في العباب فجزم أنها بالموحدة، وكذا ضبطها في نسخته التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفربيري، وأن المحدثين يقولونها بالمثلثة ثم ادعى أنها تصحيف، وليس كما قال <sup>(٢)</sup>.

٦- حديث أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم ...».

قال الحافظ: قوله: (نقية) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي رأيناها - بالنون - من النقاء، لكن وقع عند الخطابي والحميدي وحاشية أصل أبي ذر: (ثغبة) - بمثلثة - قال القاضي عياض: هذا غلط في الرواية وما ضبطناه في البخاري من جميع الطرق إلا (نقية).

(١) المصدر السابق: ٥/١٦٣.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٠٩.

قال الحافظ: وهو في جميع ما وقفت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم، وفي كتاب الزركشي.

قوله: (قبلت الماء):

قال الحافظ: كذا في معظم الروايات، ووقع عند الأصيلي «قيلت» بالتحتانية المشددة، وهو تصحيف<sup>(١)</sup>.

٧- حديث: كذبني ابن آدم، ولم يكن له ذلك . . .

قوله: (وشتمني ولم يكن له ذلك).

قال الحافظ: ثبت هذا في رواية الكشميهي وسقط لبقية الرواية عن الفربري، وكذا النسفي<sup>(٢)</sup>.

٨- حديث عبد الرحمن بن عوف: بينما أنا واقف في الصف يوم بدر إلا أن قال: تمنيت أن أكون بين أصلع منهما . . .

قال الحافظ: كذا للأكثر. بفتح أوله وسكون المعجمة - وروى - بضم اللام وفتح العين - وقع في رواية الحموي وحده: (بين أصح منهما - بالصاد والحاء - ونسبة ابن بطال لمسد شيخ البخاري، قال الحافظ: وقد ظهر أن الخلاف على الرواية عن الفربري، فلا يليق الجزم بأن مسداً نطق به هكذا<sup>(٣)</sup>.

٩- (باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه).

قال الحافظ: كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهي وسقطت لفظة (عنه) للجمهور، وللنسيفي: (وإن لم يعق عنه) بدل: «لمن لم يعق

(١) الفتح: ١/١٧٦.

(٢) المصدر السابق: ٨/٧٤٠.

(٣) الفتح: ٦/٢٤٨.

<sup>(١)</sup> عنه»، ورواية الفريزى أولى... .

١٠- حديث أم خالد قال لها النبي ﷺ : «أبلى واحلقي» ...  
 قال الحافظ: وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري:  
 واحلقي-بالفاء- وهي أوجه من التي بالقاف...<sup>(٢)</sup>

١١- حديث عائشة رضي الله عنها: كان عليّ - رضي الله عنه - مسلماً في شأنها... .

قال الحافظ: كما في نسخ البخاري - بكسر اللام الثقيلة - وفي  
رواية الحموي بفتح اللام.

وقد ذكر عياض أن النسفي رواه عن البخاري بلفظ «مسيئاً» قال: وكذلك رواه أبو علي بن السكن عن الفربرى ..<sup>(٣)</sup> الخ.

قلت: وقد ورد في أصل الحديث هذه العبارة: وعليه كان في  
أصل العتيق كذلك.

وهي ليست من الحديث في شيء، وربما كان موضعها بين الأسطر أو الهامش ووضعت لبيان أن الحديث ورد كذلك في الأصل القديم فألحقت في الطبعة بأصل الحديث وذلك خطأ.

**ثالثاً:** اختلاف الروايات في تعين أسماء شيوخ البخاري أو  
لوهم في أسمائهم عند بعض الرواية :  
ومن أمثلة ذلك :

١- قال البخاري: حدثنا «محمد بن عبد الله بن إسماعيل»،  
حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري.

(١) المصدر السابق: ٩/٥٨٧.

(٢) المصدر المساق: ١٠ / ٢٨٠

<sup>٣)</sup> الفتح : ٧ / ٤٣٧.

قال الجياني: هكذا إسناد هذا الحديث عند أبي علي بن السكن وأبي أحمد، وعند أبي ذر عن مشايخه، وكذلك في نسخة عن النسفي، وأما أبو زيد فليس في رواية أبي محمد الأصيلي وأبي الحسن القابسي عنه في الإسناد: «محمد بن عبد الله بن إسماعيل»، وهو في نسخة عبدوس بن محمد عنه ثابت، وثبت في نسخة الأصيلي، ثم ضرب عليه، إعلاما منه بأنه سقط عن أبي زيد ثم نقل عن أبي حاتم أنه ابن أبي الثلوج البغدادي، ونقل عن ابن عدي أنه البصري <sup>(١)</sup>.

٢- قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا سفيان بن عتبة ...

قال الجياني: لم ينسب أحد من رواة الجامع محمداً هذا فيما قيدناه عنهم <sup>(٢)</sup>.

٣- قال البخاري: حدثنا أحمد، حدثنا عبد الله بن وهب ...

قال الحافظ: قوله (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب، ونسبه أبو علي بن شبوه عن الفريري: أحمد بن صالح <sup>(٣)</sup>.

٤- قال البخاري: حدثنا عبد الله بن عثمان، أخبرنا ابن عيينة ...

قال الجياني: هكذا روينا في الجامع في إسناد هذا الحديث: (حدثنا عبد الله بن عثمان: حدثنا سفيان، عن أبي علي بن السكن، وأبي ذر عن شيوخه، وكذا في نسخة النسفي، وكذا أخرجه أبو مسعود الدمشقي في كتابه عن البخاري، ووقع في نسخة أبي زيد: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان <sup>(٤)</sup>).

(١) تقييد ٤٥٣/٢.

(٢) المصدر السابق ٤٦٢/٢.

(٣) الفتح ١٣٢/٣.

(٤) تقييد المهمل ٤٠٤/٢.

٥- قال البخاري: حدثنا عبد الله عن يحيى بن معين . . .

قال الجياني: هكذا وقع عبد الله غير منسوب عن يحيى ابن معين، عند أبي محمد، عن أبي أحمد، وكذلك النسفي عن البخاري، ونسبة أبو الحسن - يعني القابسي - عن أبي زيد فقال: حدثني عبد الله بن حماد، وكذلك نسبة أبو نصر، ونسبة أبو علي بن السكن فقال: حدثني عبد الله بن محمد، ولم يصنع شيئاً<sup>(١)</sup>.

٦- قال البخاري: حدثنا إسحاق، أخبرنا بشر بن شعيب . . .

قال الجياني: لم ينسبه أبو نصر في كتابه، ونسبة أبو علي ابن السكن، في باب «مرض النبي ﷺ» إسحاق بن منصور، وأهمله في الاستئذان<sup>(٢)</sup>.

٧- قال البخاري: حدثني إسحاق بن إبراهيم، قال حدثنا الحسين بن محمد المروزي.

قال الجياني: ذكر أبو عبد الله الحاكم: أن إسحاق بن إبراهيم هنا هو ابن نصر، وخالفه الناس فقالوا: هو إسحاق بن إبراهيم البغوي، هكذا قال أبو نصر في كتابه، وكذلك نسبة أبو محمد الأصيلي في نسخته وأبو علي بن السكن<sup>(٣)</sup>.

٨- قال البخاري: حدثنا عبد الله، حدثني عبد العزيز بن أبي سلمة . . .

قال الجياني: هكذا في إسناد هذا الحديث: حدثنا عبد الله، غير منسوب عند أبي زيد، وأبي أحمد، ونسبة أبو علي بن السكن فقال: حدثنا عبد الله بن يوسف.

(١) المصدر السابق: ٣٩٦/٢.

(٢) المصدر السابق: ٣٣٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ٣٧٠/٢.

وذكره أبو مسعود الدمشقي عن البخاري: عبد الله غير منسوب، ثم قال: وهذا الحديث رواه الناس عن عبد الله بن صالح، وروى أيضاً عن عبد الله بن رجاء فالله أعلم أيهم هو<sup>(١)</sup>.

٩- قال البخاري: حدثنا إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن سعد...

قال الجياني: هكذا أتى في الموضعين في أكثر الروايات «إسماعيل» غير منسوب، ونسبه أبو محمد الأصيلي في نسخته في «كتاب العلم» إسماعيل بن عبد الله.

ونسب ابن السكن الذي في «كتاب العلم» إسماعيل بن أبان الوراق.

وروى أبو علي بن السكن في نسخته عن الفربري عن البخاري: عن إسماعيل بن عبد الله بن زراره<sup>(٢)</sup>.

١٠- قال البخاري: حدثنا إسحاق، أخبرنا النضر...

قال الجياني: نسبه أبو علي بن السكن في بعض هذه الموضعين: إسحاق بن إبراهيم، وفي نسخة أبي محمد الأصيلي: قال البخاري: حدثنا إسحاق بن منصور<sup>(٣)</sup>.

١١- قال البخاري: حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الصمد...

قال الجياني: نسب أبو محمد الأصيلي ثلاثة مواضع من هذه: إسحاق بن منصور، وأهمل سائرها ولم أجده منسوباً لابن السكن، ولا لغيره من رواة الكتاب في شيء من هذه الموضعين.

(١) التقييد: ٣٨٩/٢.

(٢) المصدر السابق: ٢١٢/٢.

(٣) المصدر السابق: ٢٥٤/٢.

وقد نسبه البخاري في باب (مقدم النبي ﷺ) فقال: حدثنا إسحاق بن منصور<sup>(١)</sup>.

١٢- قال البخاري: حدثنا محمد بن يوسف هو البيكندي، أخبرنا جرير . . .

قال الحافظ: كذا ثبت لأبي ذر - يعني البيكندي - وأهمل عند الأكثر، وجزم أبو علي الجياني بأنه ابن سلام، وحکى ذلك عن رواية ابن السكن، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبوة، عن الفريري كذلك<sup>(٢)</sup>.

١٣- قال البخاري: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا يزيد، حدثنا عمرو بن ميمون . . .

قال الحافظ: قال أبو مسعود الدمشقي: كذا هو غير منسوب (يعني يزيد) في رواية الفريري وحماد بن شاكر ويقال إنه ابن هارون، وليس بابن زريع، وجميعاً قد روي - يعني عن عمرو بن ميمون - ووقع في رواية ابن السكن - أحد الرواة عن الفريري - : حدثنا يزيد يعني ابن زريع، وكذا أشار إليه الكلبازى، ورجح القطب الحليمي في شرحه أنه هارون، قال: لأنَّه وجد من روایته، ولم يوجد من رواية ابن زريع.

قال الحافظ: ولا يلزم من عدم وجдан، عدم الواقع، كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه، فدل على وجданه والمثبت مقدم على النافي<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق: ٢٦٨/٢.

(٢) الفتح: ٥/٥٣.

(٣) المصدر السابق: ٣٣٣/١.

١٤- قال البخاري: حدثني يحيى، حدثنا وكيع ...

قوله: (حدثني يحيى).

قال الحافظ: نسبة ابن السكن فقال: يحيى بن موسى، ونسبة المستملي فقال: يحيى بن جعفر، ولا يخرج عن واحد منها، والأشبه ما قال المستملي <sup>(١)</sup>.

١٥- قال البخاري: (وحدثني أحمد).

قال الحافظ: في رواية كريمة: أحمد بن عيسى، وفي رواية أبي علي بن شبوه عن الفربرى: أحمد بن صالح، وبه جزم أبو نعيم، والذي يظهر أن البخاري ساقه على لفظ رواية ابن وهب، وأما على رواية ابن عبد الغافر فساقها في البيوع على لفظه <sup>(٢)</sup>.

١٦- قال البخاري: حدثنا محمد بن يزيد الكوفي ...

قال الحافظ: ووقع في رواية ابن السكن عن الفربرى (محمد ابن كثير) وهو وهم نبه عليه أبو علي الجياني، لأن محمد بن كثير لا تعرف له رواية عن الوليد بن مسلم <sup>(٣)</sup>.

١٧- قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو بن دينار ...

قال الحافظ: وقع هنا في رواية أبي ذر عن المستملي خاصة عن الفربرى: (حدثنا علي بن خشrum، حدثنا سفيان) الحديث <sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر السابق: ٣٠٥/٨.

(٢) المصدر السابق: ٤٧٩/٧.

(٣) الفتح: ٤٠/٧.

(٤) المصدر السابق: ٤٣٣/٦.

١٨- قال البخاري : حدثنا محمد . . .

قال الحافظ : هو ابن معمر نسبه ابن السكن عن الفربري ، وقيل  
هو الذهلي <sup>(١)</sup> .

١٩- قال البخاري : حدثنا إسحاق بن محمد الفروي ، حدثنا  
مالك . . .

قال الحافظ : وفي رواية ابن شبوه عن الفربري : ( حدثنا  
محمد بن إسحاق الفروي ) وهو مقلوب ، وحكى عياض عن رواية  
القابسي مثله قال : وهو وهم <sup>(٢)</sup> .

رابعاً : اختلاف الروايات في صيغ التَّحْمُل والأداء :  
تعدُّ صيغ التَّحْمُل والأداء عند المحدثين من ضروريات علم  
الرواية ، وقد وضعوا لذلك قوانين صارمة في طرق الرواية وصيغ  
الأداء ، وانبنى على مخالفة بعضهم لهذه القوانين أصناف من أنواع  
علوم الحديث . . .

وقد اختلفت روايات البخاري ، في ألفاظ بعض صيغ التَّحْمُل  
والأداء . . .

ومن أمثلة ذلك :

١- قال البخاري : حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير ، قال :  
حدثنا سفيان ، قال : عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، قال : أخبرني  
محمد بن إبراهيم التميمي ، أنه سمع علقمة بن الوقاص ، يقول :  
سمعت عمر بن الخطاب . . .

(١) المصدر السابق : ٤٩٩/٦

(٢) المصدر السابق : ٢٠٤/٦

**قال الحافظ:** قوله: عن يحيى بن سعيد، وفي رواية غير أبي ذر: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري... وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون، وهي التحديث، والإخبار، والسماع، والعنعة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٢- **قال البخاري:** أخبرنا يعقوب بن إبراهيم.

**قال الحافظ:** وقد وقع في غير رواية أبي ذر: حدثنا يعقوب..<sup>(٢)</sup>

٣- **قال البخاري:** قول المحدث: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا،  
**وقال الحميدي:** كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت، واحداً.

**قال الحافظ:** قوله: وقال الحميدي، في رواية كريمة والأصيلي:  
**وقال لنا الحميدي:** وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج، فهو متصل،  
 وسقط من رواية كريمة قوله: وأنبأنا، ومن رواية الأصيلي قوله:  
 أخبرنا، وثبت الجميع في رواية أبي ذر<sup>(٣)</sup>.

٤- **قال البخاري:** حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا سفيان،  
**قال عبد الله بن أبي بكر:** إنه سمع عباد بن تميم...

**قال الحافظ:** قوله: قال عبد الله بن أبي بكر، أي قال: قال،  
 ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة، وجرت عادتهم بحذف  
 إحداهما من الخط، وفي حذفها من اللفظ بحث، ووقع عند الحموي،  
 والمستملي بلفظ: عن عبد الله<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الباري: ١/١٠.

(٢) فتح الباري: ١/٥٨،٥٩.

(٣) فتح الباري: ١/١٤٤.

(٤) فتح الباري: ٢/٤٩٩،٤٩٧.

**خامساً:** اختلاف الروايات في عناوين الكتب والأبواب إثباتاً وحذفاً وتقديماً وتأخيراً، ونحو ذلك.

قال الحافظ: واختلفت النسخ في «الصوم» و«الحج» أيهما قبل الآخر، وكذا اختلفت الرواية في الأحاديث<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك :

١- بَابُ : دَعَاؤُكُمْ إِيمَانَكُمْ . . .

قال النووي: يقع في كثير من النسخ هنا (بَابُ ) وهو غلط فاحش، وصوابه بحذفه، ولا يصح إدخال (بَابُ ) هنا إذ لا تعلق له هنا.

قال ابن حجر: ثبت في كثير من الروايات المتصلة منها رواية أبي ذر، ويمكن توجيهه، لكن قال الكرماني: إنه وقف على نسخة مسموعة على الفريبي بحذفه<sup>(٢)</sup>.

٢- بَابُ : الْمُسْلِمُ مِنْ سُلْطَنِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ لِسَانِهِ . . .

قال الحافظ: قوله(باب) سقط من رواية الأصيلي، وكذا أكثر الأبواب<sup>(٣)</sup>.

٣- بَابُ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَزَةَ . . .

قال الحافظ: قوله (بَابُ ) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبي الوقت، وسقط من رواية أبي ذر، والأصيلي وغيرهما<sup>(٤)</sup>.

(١) هدي الساري: ٤٧٠.

(٢) الفتح: ٤٩/١.

(٣) المصدر السابق: ٥٣,٣/١.

(٤) المصدر السابق: ١٢٥/١.

٤- (بابٌ: مواقف الصلاة. بسم الله الرحمن الرحيم) ..

قال الحافظ: كذا للمستملي ، وبعده البسمة ، ولرفيقه البسمة مقدمة وبعدها: (باب مواقف الصلاة وفضلها)، وكذا في نسخة الصغاني، وكذا لكريمة لكن بلا بسمة، وكذا للأصيلي، لكن بلا باب<sup>(١)</sup>.

٥- بابٌ: الصلاة كفارة ..

قال الحافظ: كذا للأكثر، وللمستملي: «باب تكfir الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

٦- باب: الصلوات الخمس كفارة ..

قال الحافظ: كذا ثبت في أكثر الروايات وسقطت الترجمة من بعض الروايات، وزاد الكشميءني بعد قوله كفارة: للخطايا إذا صلاهم لوقتهن في الجماعة وغيرها<sup>(٣)</sup>.

٧- (باب في تضييع الصلاة عن وقتها) ..

قال الحافظ: ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميءني، وسقطت للباقين<sup>(٤)</sup>.

٨- باب: فضل صلاة الفجر.

قال الحافظ: وقع في رواية أبي ذر بعد هذا: «والحديث»، ولم يظهر لقوله: «وال الحديث» توجيه في هذا الموضع، ووجهه الكرماني بأن الغرض منه: باب كذا، وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر.

(١) الفتح: ٣/٢.

(٢) المصدر السابق: ٨/٢.

(٣) المصدر السابق: ١١/٢.

(٤) المصدر السابق: ١٣/٢.

قال الحافظ: ولا يخفى بعده، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات فالظاهر أنها وهم <sup>(١)</sup>.

٩- كتاب التوحيد.

قال الحافظ: كذا للنسفي وحماد بن شاكر وعليه اقتصر الأكثر عن الفربيري، وزاد المستملي: «والرد على الجهمية وغيرهم». ووقع لابن بطال وابن التين: (كتاب الرد على الجهمية) <sup>(٢)</sup>.

١٠- باب **«قُلْ أَئِ شَءْ أَكْبُرْ شَهَدَةً»** [الأنعام: ١٩].

قال الحافظ: كذا لأبي ذر والقابسي، وسقط لفظ «باب» لغيرهما من رواية الفربيري، وسقطت الترجمة من رواية النسفي <sup>(٣)</sup>.

١١- (أبواب صلاة الخوف).

قال الحافظ: ثبت لفظ (أبواب) للمستملي وأبي الوقت، وفي رواية الأصيلي وكريمة (باب) بالإفراد، وسقط للباقين <sup>(٤)</sup>.

١٢- (أبواب السجود على الأنف في الطين).

قال الحافظ: كذا للأكثر، وللمستملي «السجود على الأنف والسجود على الطين» والأولى أنساب لثلا يلزم التكرار <sup>(٥)</sup>.

١٣- باب: حدثنا عبد الله بن يوسف ...

قال الحافظ: كذا في الأصول بغير ترجمة، وحكي القطب أنه

(١) المصدر السابق: ٥٣/٢.

(٢) الفتح: ٣٤٤/١٣.

(٣) المصدر السابق: ٤٠٢/١٣.

(٤) المصدر السابق: ٤٢٩/٢.

(٥) المصدر السابق: ٢٩٨/٢.

في بعض النسخ، قال: وسقط في نسخة سماعنا لفظ (باب) <sup>(١)</sup>.

١٤- باب: (من أحوال دَيْن الميت على رجل جاز، وإذا أحوال على مليء، فليس له رد).

قال الحافظ: كذا ثبت عند أبي ذر، والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب، في باب مفرد، وفيه حديث أبي هريرة (مطلب الغنى ظلم) <sup>(٢)</sup>.

١٥- باب: (الدين).

قال الحافظ: كذا للأصيلي وكريمة، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر، وأبي الوقت، وسقط الحديث أيضاً من رواية المستملي، ووقع للنسفي وابن شبوة (باب) بغير ترجمة. <sup>(٣)</sup>

١٦- (كتاب الصلح).

قال الحافظ: كذا للنسفي والأصيلي، وأبي الوقت ولغيرهم (باب) وفي نسخة الصغاني: (أبواب الصلح)... <sup>(٤)</sup>

١٧- (باب جوائز الوفد) (باب هل يستشفع إلى أهل الذمة)...

قال الحافظ: كذا في جميع النسخ من طريق الفربري، إلا في رواية أبي علي بن شبوة عن الفربري تأخير ترجمة «جوائز الوفد» عن الترجمة (هل يستشفع إلى أهل الذمة)، وكذا هو عند الإماماعيلي وبه يرتفع الإشكال، فإن حديث ابن عباس مطابق لترجمة جوائز الوفد لقوله فيه (وأجيزوا الوفد) بخلاف الترجمة الأخرى، وكأنه ترجم بها

(١) المصدر السابق: ٣٩١/٣.

(٢) الفتح: ٤/٤٦٧.

(٣) المصدر السابق: ٤/٤٧٧.

(٤) المصدر السابق: ٥/٢٩٨.

وأخلى بياضاً ليورد فيه حديثاً يناسبها، فلم يتفق ذلك ووقع للنسفي حذف ترجمة (جوائز الوفد) أصلاً واقتصر على ترجمة (هل يستشفع ...) وأورد فيها حديث ابن عباس المذكور، وعكسه روایة محمد بن حمزة عن الفربيري<sup>(١)</sup>.

١٨- قال الحافظ: تنبية: وقع في رواية الحموي والكسائيين قبل حديث أبي هريرة هذا ما صورته (يزفون النسلام في المشي) وفي رواية المستملي والباقين ..: (باب) بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية النسفي، ووهم من وقع عنده (باب يزفون النسلام) فإنه كلام لا معنى له<sup>(٢)</sup>.

١٩- باب (التعوذ من عذاب القبر).

قال الحافظ: قوله (باب التعوذ من البخل) كذا وقعت هذه الترجمة هنا للمستملي وحده، وهي غلط من وجهين ..<sup>(٣)</sup>

٢٠- باب (الدعاء إذا أراد سفراً أو رجع) فيه يحيى بن أبي إسحاق، عن أنس ..

قال الحافظ: كذا وقع في رواية الحموي، عن الفربيري، ومثله في رواية أبي زيد المرزوقي عنه، لكن بالواو العاطفة بدل لفظ (باب)<sup>(٤)</sup>.

٢١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في فضل صلاة الجمعة ..

(١) المصدر السابق: ٦/١٧٠.

(٢) الفتح: ٦/٣٩٩.

(٣) المصدر السابق: ١١/١٧٤.

(٤) المصدر السابق: ١١/١٨٩.

**قال الحافظ:** سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية  
كريمة، وثبت للباقين<sup>(١)</sup>

**سادساً:** اختلاف الروايات في بعض الألفاظ اللغوية :

إن الاختلاف في بعض الألفاظ اللغوية، بين روايات الجامع الصحيح ظاهرة بارزة تتكرر في العديد من المواقع، ومن فوائد هذه الظاهرة أنها توضح معنى في بعض الأحيان، أو يستنبط منها حكم شرعي جديد، كما أنها قد ترشد إلى لغة من اللغات، وغير ذلك من الفوائد الحديبية والفقهية، واللغوية التي تستفاد من ظاهرة اختلاف الألفاظ بين الروايات . . .

**قال القاضي عياض:** الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعواها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى أطربوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في «الموطأ»، و«الصحيحين»، وغيرهما، حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرأون ما في الأصول على ما بلغتهم<sup>(٢)</sup>.

\* ومن أمثلة اختلاف الروايات في بعض الألفاظ اللغوية في الصحيح :

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً، وكان معه حتى يصلى عليها . . .».

**قال الحافظ:** قوله: «من اتبع» بالتشديد، ولالأصيلي:

(١) المصدر السابق: ١٣٥/٢.

(٢) الإلماع: ١٨٦-١٨٥.

«تبع» بحذف الألف وكسر الموحدة، وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم أن المشي خلفها أفضل، ولا حجة فيه لأنه يقال: تبعه إذا مشى خلفه، وإذا مرّ به فمشى معه، وكذلك تبعه بالتشديد، وهو افتعل منه، فإذا هو بالاشتراك... .

قوله: «وكان معه»، أي المسلم، وللكشميени: «معها» أي مع الجنائزة<sup>(١)</sup>.

٢- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلأ نجاهد؟ قال: «لا، ولكن أفضل الجهاد حجّ مبرور».

قال الحافظ: قوله: لكن أفضل الجهاد اختلف في ضبط «لكن»، فالأكثر بضم الكاف خطاب النسوة، قال القابسي: وهو الذي تميل إليه نفسي، وفي رواية الحموي: «لكن» بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك، والأول أكثرفائدة، لأنه يشتمل على إثبات فضل الحجّ وعلى سؤالها عن الجهاد<sup>(٢)</sup>.

٣- حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: «...فلقينا ملك آخر فقال لي: لم ترع»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «لم ترع»: بضم أوله وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة أي لم تخف، والمعنى لا خوف عليك بعد هذا، ووقع في رواية الكشمييني في التعبير «لن تراع»، وهي رواية الجمهور بإثبات الألف، وقع في رواية القابسي «لن ترع» بحذف الألف، قال

(١) فتح الباري: ١٠٨، ١٠٩ / ١

(٢) فتح الباري: ٣، ٣٨٢، ٣٨١ / ٣

(٣) فتح الباري: ٦ / ٣، برقم: (١١٢١).

ابن التين: وهي لغة قليلة-أي الجزم بلن-<sup>(١)</sup> ...

**سابعاً:** روايات تفرد بها بعض الرواية، وزيادات ملحقة بال الصحيح، وفوائد لم ترد في أصل الصحيح: ومن أمثلة ذلك :

١- **قال البخاري:** حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن الأعمش، حدثني شقيق قال: سمعت حذيفة... .

قال الحافظ: للمستملي: حدثني حذيفة<sup>(٢)</sup>.

٢- **حديث أنس في ناقة النبي ﷺ التي سُبّقت...**

**قال البخاري:** طوّله موسى، عن حماد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

قال الحافظ: أي رواه مطولاً، وهذا التعليق وقع في رواية المستملي وحده<sup>(٣)</sup>.

٣- **باب (الرحمة بالمصلبي).**

ذكر فيه حديث جابر رضي الله عنه ثم قال:

سئل أبو عبد الله: هل قوله «فصلى عليه» يصح أم لا؟ قال: رواه معمراً، قيل له: هل رواه غير معمراً؟ قال: لا.

قال الحافظ: وقع هذا الكلام في رواية المستملي وحده عن الفريري<sup>(٤)</sup>.

٤- قال محمد بن يوسف، قال يونس، قال محمد بن سليمان، قال أبو عبد الله: مرماه: بين ظلف الشاة من اللحم... .

(١) فتح الباري: ٧/٣.

(٢) الفتح: ٨/٢.

(٣) الفتح: ٧٣/٦.

(٤) المصدر السابق: ١٢٠/١٢.

قال الحافظ: محمد بن يوسف هذا هو الفربيري، راوي الصحيح عن البخاري، ويونس هو ابن...<sup>(١)</sup>، ومحمد بن سليمان هو الفارس<sup>(٢)</sup> راوي التاريخ الكبير عن البخاري، وقد نزل الفربيري في هذا التفسير درجتين، فإنه أدخل بينه وبين شيخه البخاري رجلين، أحدهما عن الآخر، وثبت هذا التفسير في روایة أبي ذر عن المستملي وحده<sup>(٣)</sup>.

٥- قال الفربيري: قال أبو جعفر: حدثنا أبو عبد الله فقال: سمعت أبا أحمد بن عاصم يقول: سمعت أبا عبيد يقول...

قال الحافظ: ثبت ذلك في روایة المستملي وحده، وأبو جعفر هو محمد بن أبي حاتم وراق البخاري<sup>(٤)</sup>.

٦- حديث عاصم الأحول: رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس، قال أنس: لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا.

قال القرطبي في مختصر البخاري إنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخاري: قال أبو عبد الله: رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه وكان اشتري من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف...<sup>(٥)</sup>

٧- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي، يتأنى القرآن ..

(١) بياض في الأصل.

(٢) ترجمته في الأنساب: ٣٨٦/٥، وتاريخ الإسلام، وفيات سنة ٢٣/٢ هـ.

(٣) الفتح: ٢١٦/١٣.

(٤) المصدر السابق: ٢٤٢/١.

(٥) المصدر السابق: ١٠٠/١٠.

قال الحافظ: وقع في رواية ابن السكن عن الفربرى: قال أبو عبد الله يعني قوله تعالى: ﴿فَسَيِّدُ الْمُحَمَّدِ رَبِّكَ﴾ .  
قلت: وليس هذا في المطبوعة <sup>(١)</sup>.

٨- حديث ابن عباس في التسمية عند الجماع ..

قال الكرمانى: أنه رأى في نسخة قرئت على الفربرى قيل لأبي عبد الله - يعني المصنف - من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية؟  
قال: نعم <sup>(٢)</sup>.

٩- قال الفربرى: قال أبو جعفر بن أبي حاتم: قال أبو عبد الله:  
هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، أملی عليهم بالبصرة.

قال الحافظ: (أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري، وراق البخاري، وقد ذكر عن الفربرى في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره، وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره <sup>(٣)</sup>.

١٠- قال الفربرى: حدثنا عباس، حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن هشام نحوه ...

قال الحافظ: هذا من زيادات الراوى على البخاري في بعض الأسانيد، وهي قليلة <sup>(٤)</sup>.

(١) الفتح ٢٤٢/٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٢/١.

(٣) الفتح ٥/١٠٥.

(٤) المصدر السابق: ١٩٤/١.

١١- حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة:  
 «اللهم أني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال...».

**ذكر الحافظ:** أنه ورد في رواية المستملي وحده عن الفربري أنه نقل عن خلف بن عامر الهمданى - أحد الحفاظ - أن المسيح - بالتشديد والتفخيف - واحد، يقال الدجال، ويقال لعيسى <sup>(١)</sup>.

١٢- قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا سليمان بن أبي مسلم عن طاوس، سمع ابن عباس، فذكر حديث قيام الليل، قال سفيان: قال سليمان بن أبي مسلم: سمعه من طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

**قال الحافظ:** ولأبي ذر وحده هنا: قال علي بن خشrum، قال سفيان...

ولعل هذه الزيادة عن الفربري فإن علي بن خشrum لم يذكر في شيخ البخاري، وأما الفربري فقد سمع من علي بن خشrum ..<sup>(٢)</sup>

١٣- (باب صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائمًا يوم الجمعة فعليه أن يفطر) ..

**قال الحافظ:** كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي (يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده) وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفربري، أو من دونه، فإنها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري، ويبعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ (يعني) ولو كان كلامه لقال: أعني ..<sup>(٣)</sup>

(١) المصدر السابق: ٣١٨/٢.

(٢) الفتح: ٦/٣.

(٣) المصدر السابق: ٢٣٢/٤.

١٤- ذكر عقب حديث الأنصاري مع الزبير: قال محمد ابن العباس: قال أبو عبد الله: ليس أحد يذكر عروة، عن عبد الله إلا الليث.

قال الحافظ: هكذا وقع في رواية أبي ذر، عن الحموي وحده، عن الفربيري وهو القائل: قال محمد بن العباس، هو السلمي الأصبهاني، من أقران البخاري وأبو عبد الله هو البخاري المصنف..<sup>(١)</sup>

١٥- أخرج البخاري في صحيحه حديث موسى والحضر من طريق الحميدي، عن سفيان..<sup>(٢)</sup> قال الذهبي: وقد على - يعني الفربيري - في أوائل الصحيح حديث موسى والحضر فقال: حدثنا علي ابن خشرم، حدثنا سفيان بن عيينة.

قال الذهبي: وهذا ثابت في رواية ابن حمويه دون غيره<sup>(٣)</sup>.

قلت: لم أجده في المطبوع، ولم يشر إليه الحافظ.

١٦- (قال الفربيري: سمعت أبا جعفر: محمد بن أبي حاتم يقول: قال أبو عبد الله...).

قال الحافظ: ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخه، والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة.. وكان الفربيري ما سمع هذا الكلام منه - يعني من البخاري - فحمله عن أبي جعفر عنه.

وقد ذكر الفربيري عنه في «الحج» و«المظالم» و«الاعتصام»

(١) المصدر السابق: ٣٨/٥.

(٢) المصدر السابق: ح (٤٧٢٥).

(٣) السير: ١٢/١٥.

وغيرها فوائد عن البخاري <sup>(١)</sup>.

١٧- قال محمد بن يوسف - الفربرى - قال أبو جعفر محمد ابن أبي حاتم: قال محمد بن إسماعيل ..

قال الحافظ: وقع في رواية أبي ذر عن المستلمي <sup>(٢)</sup>.

١٨- وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد.. وذكر حديث المعاذف ..

قال الحافظ: هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنويعها عن الفربرى، وكذا في رواية النسفي وحماد ابن شاكر.

وذهب الزركشى في التوضيح فقال: معظم الرواية يذكرون هذا الحديث في البخاري معلقاً، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه فقال: قال البخاري: حدثنا الحسين بن إدريس، حدثنا هشام بن عمار، قال: فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري، وبذلك يرد على ابن حزم.

قال الحافظ: وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل، وذلك أن القائل: حدثنا الحسين بن إدريس هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر، لا البخاري، ثم قال: فروى - يعني أبو ذر - الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الفربرى عن البخاري قال: وقال هشام بن عمار، ولما فرغ من سياقه قال: حدثنا أبو منصور، العباس بن الفضل، حدثنا الحسين، حدثنا هشام <sup>(٣)</sup>.

(١) الفتح: ٦٠/٩.

(٢) المصدر السابق: ٥٦٨/٩.

وبعد: فإن هذه الأوهام الواقعة في «الصحيح» في بعض المتنون والأسانيد وأسماء الرواية ونحوها ليست قادحة في سلامة أصل «الصحيح» وإنما هي أوهام وقعت لنقلة الكتاب ورواته، ولذا قال الإمام أبو علي الجياني: والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم وأنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواية<sup>(١)</sup>.

وقد تابعت جهود علماء الحديث وشراحه لاستخلاص نص الكتاب صحيحًا سليماً وفق ما أراده مصنفه رحمه الله.

## الفصل الثاني : أهمية توجيهات الإمامين أبي علي الجياني وابن حجر رحمهما الله

لقد بذل علماء الحديث المهتمون بصحيح البخاري جهوداً علمية كبيرة بعد وقوفهم على روايات «الصحيح» العديدة وهي جهود كبيرة ومشكورة، وكان من أبرز من عني بهذا الجانب الإمام أبو علي الجياني ثم الحافظ ابن حجر، وقد ذكرنا نماذج من توجيهاتهم للروايات في الفصل السابق على أن الحافظ ابن حجر قد وقف على توجيهات الجياني وغيره من العلماء ممن تكلم في هذا الشأن كما وقف على طائفة من نسخ «الصحيح» المعتبرة، ذات القيمة العلمية الكبيرة مما لم يستطع غيره الوقوف عليها ومن هنا استطاع أن يوظف اختلاف الروايات في «الجامع الصحيح»، ويستخلص منها نتائج، خدمت السنة النبوية، وأسبغت على كتابه «فتح الباري» طابعاً مميزاً، جعلت منه سفراً يرقى فوق مستوى النقد المتدنى الذي حاول البعض أن يوجهه إليه.

(١) الفتح: ٥٢/١٠، ووقع في الفتح في الموضع الثاني: «الفضل بن العباس» وهو خطأ.

(٢) تقييد المهمل: ٥٦٥/٢

ويمكنني أن أجمل أهم العوامل التي جعلت من كتاب «فتح الباري» كتاباً ينال السبق على غيره من الشروح للجامع الصحيح، في بيان المعاني واختلاف الروايات في «الجامع الصحيح» بالنقاط التالية :

- ١ - اطلاع الحافظ ابن حجر على أشهر الروايات للجامع الصحيح، وقراءتها بتدبر وتأنٍ عظيم، ومعارضته لهذه الروايات بعضها بعض.
- ٢ - مراجعته لنسخ متعددة من «الجامع الصحيح» وحرصه على النسخ الموثقة التي اطلع عليها الحفاظ..
- ٣ - قراءاته للشروح المختلفة للجامع الصحيح، وتوظيفه نتائج هذه الشروح لخدمة الصحيح.
- ٤ - استعراضه للمستخرجات على الجامع الصحيح، أو على الصحيحين معاً، وكذا المصنفات التي تجمع بين الصحيحين، ومعارضة رواية هذه المستخرجات بالروايات المتوفرة لديه.
- ٥ - عنایته الواسعة بتخريج النصوص من المصادر الحديثية المتنوعة، وبيان الروابط الدقيقة التي تجمع بين الروايات المختلفة.
- ٦ - توخي الدقة التامة والتمسك بالنصوص، من أجل الوصول إلى غايته المنشودة، في ضبط النصوص، والوصول إلى أدق الروايات وأتقنها.
- ٧ - التخصص الدقيق في الحديث وعلومه، إضافةً إلى ثقافته الواسعة في العلوم الشرعية، والتاريخية، والערבية المتعددة الجوانب والتي كان يتمتع بها الإمام ابن حجر، قد أعانته على إلقاء الضوء حول مسألة اختلاف الروايات، وغيرها من المسائل التي حفل بها «الجامع الصحيح»، يضاف إلى هذا نشاطه الجم، وعرضه العلمي للموضوعات

المتنوعة الجوانب، من دون تعصب نحو اتجاه معين، اللهم إلا خدمة النّص بأسلوب المحدثين، جعلت منه الشخص المناسب للقيام بهذا العمل العلمي المتقن.

والله الكريم نسأله التوفيق والسداد في القول والعمل، وأن يرزقنا حسن النية والإخلاص إنه هو الجoward الكريم، وصلى الله وسلم وببارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





## نتائج البحث وتوصياته العلمية

لقد شغلت روایات البخاری المحدثین منذ وقت مبكر ، وصنف الأئمة والحفاظ ، العديد من المصنفات التي تحدثت عن اختلاف روایات «الجامع الصحيح» ، كما تطرقت معظم الشروح «للجامع الصحيح» لهذه القضية المهمة ...

وبحثنا هذا حاول أن يوظف اختلاف روایات «الجامع الصحيح» ويجعل من هذا الاختلاف ظاهرة علمية ، تدل على مدى عناية المحدثين برواية النصوص ، وأثبت أن معظم هذا الاختلاف ، إنما هو اختلاف نشأ من رواة «الجامع» وأوهام وقعت من قبلهم وليس من أصل الصحيح ، وكل ذلك كان مقررناً بالأمثلة.

وتحدث البحث عن نسخ «الجامع الصحيح» ، وأهمية هذه النسخ ، ويوصي الباحث بضرورة الاهتمام بهذا الكتاب والحرص على طباعته وإخراجه لل المسلمين بصورة متقدمة تليق بهذا الكتاب العظيم ، ومكانته الكبيرة في نفوسهم ، لاشتماله على أصح أحاديث رسول الله ﷺ ، ذلك لأنَّ كافة طبعات « صحيح البخاري » ينقصها المزيد من التوثيق ، كما ينقصها العناية بروایاته المختلفة كي نتمكن من إصدار طبعة جديدة كاملة.

وهذا يتطلب القيام بالخطوات الآتية :

١- تشكيل لجنة من الأساتذة المتخصصين في الحديث النبوى

الشريف، وأن يكونوا من أهل المعرفة بفن التحقيق، ولهم الدرية الواسعة بـ«صحيح البخاري» ورواياته المختلفة، وأن يفرغوا للقيام بجمع نسخ «الصحيح»، القديمة والموثقة التي فُرئت على عدد من العلماء من مكتبات العالم المختلفة.

٢- أن تجمع روایات «صحيح البخاري»، المختلفة، وأن تختار رواية الفربري وهي أشهر الروايات لتكون أصلًا يعتمد عليه، وأن يعتمد على النسخة الأصلية التي كتبها الإمام العالم والحافظ المتقن، علي بن محمد بن أحمد الهاشمي اليوناني الحنيلي رحمه الله، والأصول التي رجع إليها، وعلى فروعها المقابلة عليها، ومنها نسخة الإمام عبدالله بن سالم البصري المكي.

كما يمكن في مرحلة لاحقة إخراج نسخة الحافظ أبي علي الصدفي بعد مقابلتها على أصلها وعلى فروعها الموثقة.

وبذلك نضمن عدم خلط الروايات بعضها ببعض ونحافظ على نسخ الأئمة الأعلام كما وردت إلينا.

٣- أن يجمع ما ذكره الإمام أبو علي الغساني في كتابه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» من العلل الواردة في «صحيح البخاري» بسبب أوهام الرواة، وكذا يذكر ما كتبه الإمام الحافظ النووي، في «شرح مسلم» وـ«البخاري»، والإمام ابن حجر، في «فتح الباري»، وما كتبه الإمام القسطلاني في «إرشاد الساري»، وغير ذلك من الشروح التي عنيت بـ«صحيح البخاري»، والمستخرجات على «صحيح البخاري»، كي تتجنب هذه العلل، وتذكر فروق النسخ والروايات في حاشية الكتاب.

٤- الاستفادة من الكتب والأبحاث التي كتبت في هذا المجال،

ومعالجة المادة العلمية التي فيها من أجل خدمة النصوص.

٥ - بعد أن تنتهي اللجنة من نسخ الصحيح، ومقارنة النسخ والروايات، وتبسيط الصواب، وبيان الاختلافات، وشرح الغامض من الألفاظ، تقوم بعمل فهارس عامة شاملة لكل شاردة وواردة في «صحيح البخاري».

وبذلك يمكننا أن ننجز مثل هذا المشروع الضخم الذي سيحفظ لل المسلمين أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ، وتخرج لنا طبعة لصحيح البخاري، تليق بهذا الكتاب العظيم الذي ما زال ينال عنابة المسلمين، منذ أن كتبه الإمام البخاري وإلى يومنا هذا . . .





## **فهرس مصادر البحث**

- ١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف الأمير علاء الدين ابن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق الأستاذ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٢- الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري وروایات عن النسفي، للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي، تحقيق: صلاح هلال، دار الوطن، الرياض ١٤٢٠هـ.
- ٣- اختلاف الروایات وأثره في توثيق النصوص. أ.د. موفق ابن عبد الله بن عبد القادر بحث نشر بمجلة الدرعية، الرياض، العدد الثامن، السنة الثانية عام ١٤٢٠هـ.
- ٤- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأحمد بن محمد ابن أبي بكر القسطلاني، القاهرة، الشافعي (ت ٩٢٣هـ)، الطبعة الميمونة، بمصر ١٣٠٧هـ.
- ٥- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان الخطابي، تحقيق د/ محمد بن سعد آل سعود، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٦- إفادة التصريح في التعريف بسند الجامع الصحيح: لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي الفهري الأندلسي (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق الدكتور الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر.

- ٧- الإكمال في رفع الإرتياح عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : للحافظ أبي نصر عليّ بن هبة الله ابن جعفر المعروف بابن ماكولا تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، الناشر محمد أمين دمج ، بيروت.لبنان.
- ٨- الإلزامات والتتبع ، الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني ، تحقيق الشيخ مقبل بن هادي بن مقبل الوادعي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة.
- ٩- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ١٣٩٨هـ.
- ١٠- الإمداد بمعرفة علو الإسناد ، ثبت العلامة ، جمال الدين عبد الله بن سالم البصري المكي ، جمعه ابنه سالم ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند ١٣٢٨هـ.
- ١١- الأنساب : للإمام أبي سعد عبد الكري姆 بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) ، تحقيق المعلمي اليماني ، ومجموعة من الأساتذة ، نشره أمين دمج ، بيروت.
- ١٢- برنامج المجاري : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ) ، تحقيق محمد أبو الأجنفان ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٣- تاريخ بغداد : للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- ١٤- تاريخ جرجان لحمزة بن يوسف الشهemi ، تحت إشراف د/ محمد عبد المعيد خان ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت لبنان.

- ١٥- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة د/ محمود حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣هـ.
- ١٦- تحفة الأشراف بمعروفة الأطراف، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، مع النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر، تحت إشراف عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند ١٤٠٠هـ.
- ١٧- تذكرة الحفاظ: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الرابعة (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
- ١٨- تغليق التعليق على صحيح البخاري، الحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق د/ سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٩- تقيد المهمل وتمييز المشكل: للإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ)، دراسة الأستاذ محمد أبو الفضل، وزارة المعارف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) ونسخة أخرى تحقيق محمد عزيز وعلي عمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢٠- التقيد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند ١٤٠٣هـ.
- ٢١- الجامع: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (ت٢٧٩هـ)، حققه أحمد شاكر، وأخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

- ٢٢- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة السلطانية، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة-١٤٢١ هـ، وانظر: «فتح الباري»، و«صحيح أبي عبد الله البخاري».
- ٢٣- الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الشافعي، المعروف بابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ-١٩٥٢ م.
- ٢٤- الحطة في ذكر الصحاح الستة، السيد صديق حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٥- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، الإمام تقى الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٦- رموز «الجامع الصحيح للبخاري» للإمام شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد اليونيني مصورة مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٤١٧/خ) ومنها نسخة أخرى بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ونسخة بالمكتبة الملكية المغربية برقم (١٠٨٠٢).
- ٢٧- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على التحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢ هـ، بيروت.
- ٢٨- السنن: للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن

الفضل بن بهرام الدارمي التميمي (ت ٢٥٥ هـ)، بعنابة أحمد محمد دهمان دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩- السنن: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجة (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢ هـ- ١٩٥٢ م.

٣٠- السنن: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ)، تعليق عزت، وعادل السيد، الطبعة الأولى (١٣٨٨ هـ)، نشر محمد علي السيد، حمص، سوريا.

٣١- السنن: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، (ت ٣٨٥ هـ)، تصحيح عبد الله هاشم يمانى، دار المحاسن للطباعة القاهرة ١٣٨٦ هـ.

٣٢- السنن: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٤٦ هـ- ١٩٣٠ م.

٣٣- السنن الكبرى: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسرامي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ- ١٩٩١ م.

٣٤- السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٣٥- سير أعلام النبلاء: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م.

- ٣٦- صحيح ابن حبان: الإحسان في تقرير صحيح ابن حبان.
- ٣٧- صحيح أبي عبد الله البخاري: تحقيق وتعليق محمود النواوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد خفاجي، وكتب مقدمته العلمية عبد الغني عبد الخالق، ورقم كتبه وأحاديثه وثبت التصويبات عبد الشكور عبد الفتاح فدا، وثبت صفحات وأجزاء فتح الباري على الفهارس صالح العبد الرحمن الرشيد، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ومكتبة الرياض الحديثة الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م وانظر: الجامع الصحيح.
- ٣٨- صحيح البخاري = فتح الباري.
- ٣٩- صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤٠- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ- ١٩٥٥ م.
- ٤١- صلة الخلف بموصول السلف، محمد بن سليمان الروداني المغربي، مخطوط مصور من مكتبة الحرم المكي، تحت رقم ٢٦٠٢.
- ٤٢- الصلة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال، تحقيق عزت الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤٣- علوم الحديث: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان الشهري، المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، طبع المطبعة السلفية، بمصر، وطبعه الشيخ عبد القادر شيبة الحمد الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.

٤٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للإمام أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٤٦- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، المجمع المكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الأردن.

٤٧- فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، إعداد عمار بن سعيد تمالت.

٤٨- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف: لأبي بكر محمد بن خير بن عمر ابن خليفة الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، نشره فرنسيشكة قدارة زيد الدين، وتلميذه خليان زيارة طرغوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٩- فوات الوفيات، الإمام محمد شاكر الكتبى، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت، لبنان.

٥٠- فيض الباري على صحيح البخاري: من أعمالى الشيخ محمد أنور الكشمیری، ثم الديوبندي، المتوفى سنة ١٣٥٢هـ، مع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري: للأستاذ محمد بدر عالم الميرتهنى، دار المعرفة، بيروت.

٥١- مجلة معهد المخطوطات العربية، معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية، القاهرة.

٥٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام أبي الحسن علي ابن أبي بكر بن عمر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

٥٣- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس-مشيخة الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن مرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٤- مدرسة الإمام البخاري في المغرب، تأليف د/ يوسف الكتани، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

٥٥- المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن حمدوه، المعروف بالحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

٥٦- المسند: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٥٧- المسند: للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٥٨- المسند: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، رتبه على الأبواب محمد بن عابد السندي

(ت ١٢٥٧هـ)، حققه يوسف على الزواوي، وعزت العطار، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.

٥٩- المصنف: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المعروف بابن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥هـ)، بإشراف مختار أحمد الندوي، الدار السلفية، بومباي، الهند.

٦٠- المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصناعي (ت ٢١١هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦١- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي، دار صادر، دار بيروت، بيروت عام ١٤٠٤هـ.

٦٢- معجم شيخ الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، طبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٣- المعجم المختص، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، طبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٤- الموطأ: للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبهي (ت ١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي المضمودي تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.

٦٥- معجم المطبوعات العربية والمغربية، جمع وترتيب يوسف سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٦٦- نفح الطيب، الإمام أحمد محمد المغربي، التلمساني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٦٧ - هدي الساري مقدمة فتح الباري: للإمام أبي الفضل  
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المطبعة السلفية،  
 بمصر.



## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
<b>الباب الأول</b>	
٩	الإمام البخاري وعناته بمصنفاته .....
٩	الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري .....
١٦	الفصل الثاني: عنية الإمام البخاري بالجامع الصحيح، ومصنفاته الأخرى .....
<b>الباب الثاني</b>	
١٩	روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري ونسخه .....
١٩	الفصل الأول: روایات الجامع الصحيح .....
رواة الصحيح :	
١٩	أولاً: الإمام محمد بن يوسف الفربري (ت ٣٢٠ هـ) .....
- رواة الصحيح عن الفربري	
٢٠	- إبراهيم بن أحمد المستملي .....
٢٠	- عبد الله بن أحمد بن حمويه الحموي .....
٢١	- محمد بن مكي الكشمييئني .....

٢١	- محمد بن عمر شبوه الشبواني المروزي
٢١	- سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري
٢١	- أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي
٢١	- أبو أحمد محمد بن محمد بن مكي بن يوسف الجرجاني
٢١	ثانياً: الإمام إبراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥ هـ) :
٢١	ثالثاً: الإمام حماد بن شاكر النسفي (ت ٢٩٠ هـ) :
٢٢	رابعاً: الإمام منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي
٢٢	خامساً: الإمام الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي البغدادي (ت ٣٣٠ هـ)
٢٢	رواية المغاربة لكتاب «الجامع الصحيح»
٢٦	الفصل الثاني: أشهر طبعات نسخ «الجامع الصحيح»

### الباب الثالث

٥٠	الاختلاف في روایات «الجامع الصحيح» وتوجهات الإمامين: أبي علي الجياني، وابن حجر
٥٠	الفصل الأول: أنواع الاختلافات في روایات الجامع الصحيح
٥٠	أولاً: الأوهام والتصحيفات الواقعة لرواية الصحيح في أسانيد الكتاب ..
٦٤	ثانياً: الأوهام والتصحيفات الواقعة في متون الأحاديث ..
٦٨	ثالثاً: اختلاف الروایات في تعین أسماء شیوخ البخاري أو الوهم في أسمائهم عند بعض الرواة ..

٧٤	رابعاً : اختلاف الروايات في صيغ التحمل والأداء
٧٦	خامساً : اختلاف الروايات في عناوين الكتب والأبواب
٨١	سادساً : اختلاف الروايات في بعض الألفاظ اللغوية
٨٣	سابعاً : روایات تفرد بها بعض الرواة وزيادات ملحقة بالصحيح وفوائد مما لم يرد في أصل الصحيح
الفصل الثاني : أهمية توجيهات الإمامين أبي علي الجياني وابن حجر رحمة الله	٨٩
٩٣	نتائج البحث ووصياته العلمية
٩٧	فهرس مصادر البحث
١٠٧	فهرس المحتويات

